



سلطنة عمان
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
كلية العلوم الشرعية

القضاء والقضاء

بين الإباضية والمعتزلة

(الجبر والاختيار، الإرادة، الاستطاعة)



:: إعداد الطالب ::

سيف بن علي بن ناصر المقبالي

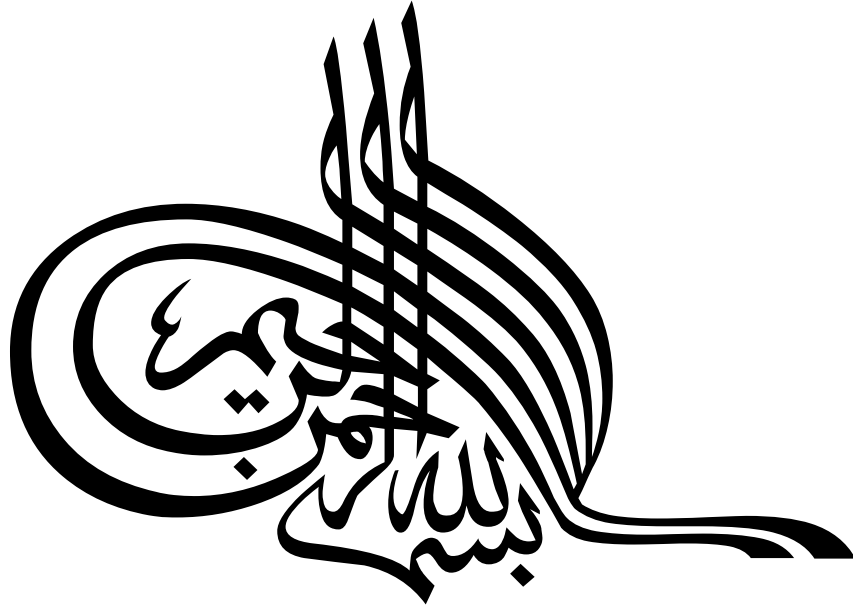
"تخصص الفقه والدعوة"

:: مشرف البحث، الشيخ ::

د. سليمان بن أحمد بن حمد الخليلي

:: العام الدراسي ::

١٤٣٦ هـ - ١٤٠١٥ / ١٤ م





شكر وعرفان

إلى كل من كان له فضل علي في هذه الحياة...
أسرتي الغالية: والدي الكريمين، إخوتي الأعزّة، أهلي جميعاً.
كليتي السامية: إدارة، ومشايخ وأساتذة أفاضل، وموظفين مجيدين، وطلاباً
مجتهدين.
مشرف البحث: الشيخ د. سليمان بن أحمد الخليلي، الذي شرفني بإشرافه على
هذا البحث.
مناقش البحث الشيخ د. راشد بن علي الحارثي
إلى كل من قدم إليّ يد العون في إنجاز هذا العمل، خلائي الأوفياء، وزملائي
الطلاب، وأخص منهم الأخ العزيز إبراهيم بن خليفة الربيعي ذو الفضل الكبير،
والجهد الجهيد والذي وقف معي وقفة صادقة لا أنساها في إعداد هذا البحث،
وكذلك الأخ الغالي خليفة بن سعيد الهنائي الذي وقف معنا في تنسيق البحث
وإخراجه.
لكم مني أوفى الشكر، وأجزل العرفان.



ملخص البحث

■ **عنوان البحث:** القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة، (الجبر والاختيار، الإرادة، الاستطاعة).

■ **اسم الباحث:** سيف بن علي بن ناصر المقبالي.

■ **اسم المشرف:** د. سليمان بن أحمد بن حمد الخليلي.

■ **اسم المناقش:** د. راشد بن علي الحارثي.

■ **أسباب اختيار البحث:**

(١) رغبة الباحث وإرادته في البحث في هذا الموضوع، وإيجاد إجابات عن التساؤلات المطروحة بشأنه بين الإباضية والمعتزلة.

(٢) محاولة تقديم دراسة جديدة في موضوع من مواضيع العقيدة وعلم الكلام بين الفرق الإسلامية.

(٣) السعي لإغناء المكتبة الإسلامية، وإنجاز عمل قد يكون تمهيداً لأعمال أخرى مشابهة في هذا الموضوع والمنهج.

(٤) لاستيفاء متطلبات التخرج واستكمال الدراسة بكلية العلوم الشرعية.

■ **خطة البحث:** جاء البحث في فصلين، على النحو التالي:

■ **المقدمة.**

■ **الفصل الأول: التعريف بمصطلحات البحث:**

● **المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر:**

○ **المطلب الأول: تعريف القضاء:**

— **الفرع الأول: القضاء في اللغة.**

— **الفرع الثاني: تعريف القضاء اصطلاحاً.**

○ **المطلب الثاني: تعريف القدر:**

— **الفرع الأول: القدر في اللغة.**

— **الفرع الثاني: القدر اصطلاحاً.**

● المبحث الثاني: أدلة وثمرات الإيمان بالقضاء والقدر:

- المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقضاء والقدر.
- المطلب الثاني: ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر.

● المبحث الثالث: تعريف الإباضية والمعتزلة:

- المطلب الأول: تعريف الإباضية.
- المطلب الثاني: تعريف المعتزلة.

■ الفصل الثاني: القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة:

● المبحث الأول: القضاء والقدر عند الإباضية:

- المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند الإباضية.
- المطلب الثاني: أقوال الإباضية في القضاء والقدر.

● المبحث الثاني: القضاء والقدر عند المعتزلة:

- المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند المعتزلة.
- المطلب الثاني: أقوال المعتزلة في القضاء والقدر.

● المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف في القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة:

- المطلب الأول: أوجه الاتفاق.
- المطلب الثاني: أوجه الاختلاف.

■ الخاتمة.

■ نتائج البحث:

- (١) الذين كتبوا عن الفرق الإسلامية قد ظلموا الإباضية ونسبوهم إلى الخوارج وقالوا عنهم كلاما ليس له أي علاقة بهم.
- (٢) مدرسة المعتزلة تعد من أكبر مدارس علم الكلام، ولا نستطيع تحديد نشأة المعتزلة بدقة، فهناك أكثر من رواية حول تلك النشأة.
- (٣) القضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، يتبين لنا من خلال المعنى اللغوي للقضاء والقدر أنهما من الألفاظ المشتركة.



القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

- (٤) أكثر العلماء يعتبرون القضاء هو الأصل والأساس، والقدر هو البناء.
- (٥) الإيمان بالقدر معلوم بالفطرة قديماً وحديثاً، ولم ينكره إلا الشواذ من المشركين من الأمم، ولم يقع الخطأ في نفي القدر وإنكاره، وإنما وقع في فهمه على الوجه الصحيح.
- (٦) للإنسان صفة الكسب وهو مخير وليس مجبوراً على اختيار الطاعة أو المعصية على رأي الإباضية.
- (٧) مسألة القضاء والقدر عند المعتزلة متفرعة عن أصل من أصولهم الخمسة، وهو أصل العدل.
- (٨) يتفق أغلب المعتزلة مع الإباضية بأن الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله.
- (٩) يرى المعتزلة بأن صفة الإرادة لله تعالى هي صفة فعل، بينما يرى الإباضية أن صفة الإرادة لله تعالى هي صفة ذات.
- (١٠) يرى المعتزلة أن الإنسان مستقل بإرادته وأفعاله، وهو خالق لها، بينما يرى الإباضية أن الله تعالى هو خالق كل شيء، وللإنسان صفة الكسب.



المقدمة

الحمد لله الذي كان ولا مكان، قبل خلق المكان والزمان، علم ما كان وعلم ما يكون وعلم ما سيكون، وعلم ما لم يكن، لو كان كيف كان يكون، أحمدته تعالى بما هو له أهل من الحمد وأثني عليه، وإن كان يتضاءل دون حق جلاله وكماله حمد الحامدين وثناء الشاكرين، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده، معلم البشرية وهاديها إلى الطريقة السوية، الذي أخرج خيرة الأنام من الخيام، وجعل من رعاة الغنم قادة للأمم، صلى الله عليه وعلى آله وصحابه والتابعين، أفضل صلاة وأتم تسليم، أما بعد:

فمما لا ريب فيه أن العقيدة الإسلامية هي العقيدة الصحيحة التي ارتضاها الله لعباده المؤمنين، وجعلها موافقة للفطرة البشرية التي خلق الناس عليها، فهي منهج يعيش به المؤمن، ويكون في حياته سعيداً؛ لأنه يعرف بأن له رباً يرعاه وواجباً تجاهه أن يعبدته ويرضيه، لينال الخير الجزيل المتمثل في دخول جنة النعيم.

وإن موضوع القضاء والقدر من المواضيع المهمة ومن المسائل الدقيقة في العقيدة الإسلامية، لما لهذا الموضوع من أثر في حياة المؤمن وفي عمله، ومعرفة هذه المسألة وفهم حثايتها من الأمور المطلوبة لطالب العلم خصوصاً، وللمسلم عموماً.

أهمية الموضوع:

- (١) مسألة القضاء والقدر تعتبر من أصول الدين والإيمان بالله تعالى وبقدرته.
- (٢) كثرة ورود القضاء والقدر في نصوص الشريعة.
- (٣) هو من الموضوعات الكبرى التي شغلت الناس، وخاض فيها الكثيرون، ووقع فيها الخلاف بين الفرق والمذاهب، وكذلك بين الفلاسفة والمفكرين.
- (٤) ارتباط هذه القضية بحياة الإنسان بصورة مباشرة.

٥) أنه من أعوص أبواب العقيدة: لدقة تفاصيله، وتشعب مسائله، وكثرة الخوض فيه، وتنوع الشبهات المثارة حوله، كل ذلك يؤدي إلى صعوبة فهمه، وتعسر استيعابه.

حدود البحث:

حددت في البحث ثلاث قضايا متعلقة بالقضاء والقدر لمناقشتها بين الإباضية والمعتزلة، وهي:

(١) الجبر والاختيار.

(٢) الإرادة.

(٣) الاستطاعة.

منهجية البحث:

جاء البحث مبنياً على منهج استقرائي تحليلي باستعراض أدلة الطرفين، ومناقشتها وتحليلها، للوصول إلى الآراء التي اتخذوها في مسألة القضاء والقدر.

الدراسات السابقة:

على حد اطلاع الباحث فإنه لا توجد دراسة خاصة مشاهجة لهذه الدراسة، ناقشت موضوع القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة، إلا ما يكون من دراسات وبحوث متعلقة بالمسألة من وجهة نظر فريق دون آخر، أو متعلقة بالمسألة بعمومها.

صعوبات البحث:

أما عن الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث، فإن أكثرها مرتبط بضيق الوقت، كون هذا البحث مقدماً لاستكمال متطلبات التخرج في كلية العلوم الشرعية، بالإضافة إلى ندرة الكتب التي ناقشت موضوع القضاء والقدر عند المعتزلة.

■ **خطة البحث:** جاء البحث في فصلين، على النحو التالي:

■ المقدمة.

■ الفصل الأول: التعريف بمصطلحات البحث:

● المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر:

○ المطلب الأول: تعريف القضاء:

— الفرع الأول: القضاء في اللغة.

— الفرع الثاني: تعريف القضاء اصطلاحاً.

○ المطلب الثاني: تعريف القدر:

— الفرع الأول: القدر في اللغة.

— الفرع الثاني: القدر اصطلاحاً.

● المبحث الثاني: أدلة وثمرات الإيمان بالقضاء والقدر:

○ المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقضاء والقدر.

○ المطلب الثاني: ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر.

● المبحث الثالث: تعريف الإباضية والمعتزلة:

○ المطلب الأول: تعريف الإباضية.

○ المطلب الثاني: تعريف المعتزلة.

■ الفصل الثاني: القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة:

● المبحث الأول: القضاء والقدر عند الإباضية:

○ المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند الإباضية.

○ المطلب الثاني: أقوال الإباضية في القضاء والقدر.

● المبحث الثاني: القضاء والقدر عند المعتزلة:

○ المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند المعتزلة.

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

○ المطلب الثاني: أقوال المعتزلة في القضاء والقدر.

● المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف في القضاء والقدر بين الإباضية

والمعتزلة:

○ المطلب الأول: أوجه الاتفاق.

○ المطلب الثاني: أوجه الاختلاف.

■ الخاتمة.

هذا ونسأل الله التوفيق والسداد، وصالح الحال والمآل، والسلامة في الدارين، إنه ولي ذلك

والقادر عليه.

سيف بن علي بن ناصر المقبل

بات / ولاية عبري

:: الفصل الأول ::

التعريف بمصطلحات البحث

- المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر:
 - المطلب الأول: تعريف القضاء:
 - الفرع الأول: القضاء في اللغة.
 - الفرع الثاني: تعريف القضاء اصطلاحاً.
 - المطلب الثاني: تعريف القدر:
 - الفرع الأول: القدر في اللغة.
 - الفرع الثاني: القدر اصطلاحاً.
- المبحث الثاني: أدلة وثمرات الإيمان بالقضاء والقدر:
 - المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقضاء والقدر.
 - المطلب الثاني: ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر.
- المبحث الثالث: تعريف الإباضية والمعتزلة:
 - المطلب الأول: تعريف الإباضية.
 - المطلب الثاني: تعريف المعتزلة.



المبحث الأول:

تعريف القضاء والقدر

المطلب الأول: تعريف القضاء:

الفرع الأول: القضاء في اللغة:

الحكم والصنع والخلق، يقول ابن فارس: "القاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على إحكام أمرٍ وإتقانه وإنفاذه لجهته، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(١) فصلت: ١٢، أي أحكم خلقهنَّ، والقضاء: الحكم. قال الله سبحانه في ذكر من قال: ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ طه: ٧٢، أي اصنع واحكم، ولذلك سمي القاضي قاضياً، لأنه يحكم الأحكام ويُنفذها. وسميت المنية قضاءً لأنه أمر يُنفذ في ابن آدم وغيره من الخلق"^(١).

وقد ورد القضاء في آيات القرآن الكريم بمعان مختلفة منها:

- (١) الخلق: قال تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ فصلت: ١٢.
- (٢) الحكم: قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ يونس: ٩٣.
- (٣) الأمر: قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الإسراء: ٢٣.
- (٤) الإخبار: قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ الإسراء: ٥٤.
- (٥) الفراغ: قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ الجمعة: ١٠، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُم مِّنْكَ كُفُّوا﴾ البقرة: ٢٠٠.

(١) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،

(٦) الفعل والصنع: قال تعالى: ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ طه: ٧٢.

(٧) الكتابة: قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ مريم: ٢١.

(٨) الإتمام: قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ﴾ القصص: ٢٩.

(٩) الفصل: قال تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾ الزمر: ٦٩.

وقد جمع الإمام السالمي - رحمه الله - هذه المعاني اللغوية للقضاء فقال:

قضا خلق وحكم ثم أمر وإخبار وإفراغ وصنع^(١)

فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، فواضح من خلال المعنى اللغوي للقضاء والقدر أنهما من الألفاظ المشتركة^(٢).

الفرع الثاني: تعريف القضاء اصطلاحاً:

- القضاء هو: إيجاد الله للمخلوقات على الوجه الأكمل^(٣).
- وعرفه الإمام السالمي فقال: القضاء عبارة عن وجود المكونات في اللوح إجمالاً^(٤).
- وجاء في كتاب الذهب الخالص: "القضاء هو الحكم بها - أي الأجسام والأعراض - في الأزل فهو صفة ذات، أو إثباتها في اللوح فهو صفة فعل"^(٥).

(١) بحجة الأنوار شرح أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ)، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، مسقط، ط ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص ١١٥.

(٢) انظر: البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، فرحات الجعبري، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، مسقط، ط ٢، ٢٠٠٤م، ص ٤٠٦.

(٣) الدعائم، أبو بكر أحمد بن النضر العماني، شرحه: محمد بن وصاف، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٧٥.

(٤) بحجة الأنوار، السالمي، ص ١١٤.

(٥) الذهب الخالص المنوه بالعلم الفالص، (قطب الأئمة) محمد بن يوسف اطفيش (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، مكتبة الضامري، السيب، سلطنة عمان، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٤٠.

● وقيل القضاء هو عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على

سبيل الإبداع^(١).

وبالنظر إلى تعريف القضاء في اللغة وتعريفه في الاصطلاح نرى العلاقة بينهما، حيث إن القضاء يأتي في اللغة بمعنى الحكم والصنع والخلق، وهو لا يخرج عن المعنى الاصطلاحي للقضاء الذي يأتي بمعنى إيجاد الله للشيء، أي خلقه وصنعه لذلك الشيء، وخلق الله تعالى وصنعه لا بد فيه من الإحكام والإتقان، يقول عز وجل: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ السجدة: ٧، ويقول: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ البقرة: ١١٧.

كذلك يتبين من خلال التعريفات الاصطلاحية السابقة للقضاء أن أكثر العلماء يعتبرون القضاء هو الأصل والأساس، والقدر هو البناء.

(١) مشارق أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ج ٢/ص ١٥٧.

المطلب الثاني: تعريف القدر:

الفرع الأول: القدر في اللغة:

من قدر يقدر، وهو المثل والتقدير والخلق، يقول ابن فارس: "القاف والداد والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهه ونهايته. فالقدر: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ. يقال: قَدَرَهُ كَذَا، أي مَبْلَغُهُ. وكذلك القَدَر. وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدَرُهُ من التقدير، وَقَدَّرْتُهُ أَقْدَرُهُ. والقَدَر: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، وهو القَدَرُ أيضاً، وقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الأنعام: ٩١، قال المفسرون: ما عَظَّمُوا اللَّهَ حَقَّ عَظَمَتِهِ. وهذا صحيح، وتلخيصه أنهم لم يصفوه بصفته التي تَنبَغِي له تعالى" (١).

وقد ورد القدر في آيات القرآن الكريم بمعان كثيرة منها:

(١) المقدار: قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر: ٤٩، وقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ مِنْ شَيْءٍ

إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ الحجر: ٢١.

(٢) التعظيم: قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الأنعام: ٩١.

(٣) التضييق: قال تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلُّهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ الفجر: ١٦.

(٤) المثل: قال تعالى: ﴿فَسَأَلَتْ أَوْدِيَهُ بِقَدَرِهَا﴾ الرعد: ١٧.

(٥) الإرادة: قال تعالى: ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدِيرٍ﴾ القمر: ١٢، أي دَبَّرَ، وأريد

وقوعه.

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج ٥، ص ٦٢-٦٣.

٦) التدبير: قال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِرُونَ﴾ المرسلات: ٢٣، أي دبّرنا الأمور، أو أردنا وقوعها بحسب تدبيرنا.

وقد جمع الإمام السالمي - رحمه الله - معاني القدر اللغوية فقال:

معاني القدر سبع هاءك نظماً
قضاء ثم تضيق ومثل^(١)

الفرع الثاني: القدر اصطلاحاً:

- القدر هو علم الله في الأزل بما ستكون عليه الموجودات فيما يزال^(٢).
 - وعرفه الإمام السالمي: بأنه عبارة عن وجود المكونات في المواد تفصيلاً^(٣).
 - وجاء في كتاب الذهب الخالص: "القدر هو إيجاد الأجسام والأعراض"^(٤).
 - وقيل القدر هو حصول صور جميع الموجودات في اللوح المحفوظ الذي تسميه الحكماء بالنفس الكلية^(٥).
 - يقول السيد سابق: "القدر هو النظام المحكم الذي وضعه الله لهذا الوجود، والقوانين العامة، والسنن التي ربط الله بها الأسباب بمسبباتها"^(٦).
- وبالنظر إلى تعريف القدر في اللغة وتعريفه في الاصطلاح نرى العلاقة بينهما، حيث إن القدر يأتي في اللغة بمعنى التقدير والخلق، وهو لا يخرج عن المعنى الاصطلاحي للقدر الذي يأتي

(١) بحجة الأنوار، السالمي، ص ١١٥.

(٢) الدعائم، أحمد بن النضر، ج ١، ص ٧٥.

(٣) بحجة الأنوار، السالمي، ص ١١٤.

(٤) الذهب الخالص، اطفيش، ص ٤٠.

(٥) مشارق أنوار العقول، السالمي، ج ٢/ص ١٦٩.

(٦) العقائد الإسلامية، السيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، ص ٩٥.

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

بمعنى إيجاد الله للشيء بعلمه، وبالكيفية المعينة التي وضعها له، أي خلقه وصنعه لذلك الشيء بالحال والمآل الذي قدّره له.

ونلاحظ من خلال التعريفات السابقة للقضاء والقدر أنها متداخلة وذلك يرجع إلى اشتراكهما في الحقل الدلالي اللغوي، فمن يعتبر القضاء هو الأساس أي ما كان في الأزل لا بد أن يعتبر القدر هو البناء أي ما يحدث في الوجود، والعكس بالعكس، والنتيجة في النهاية واحدة وهي العلاقة بين القدر والمقدور والقضاء والمقضي^(١).

(١) انظر: البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، للجعيري، ص ٤٢٣.

المبحث الثاني:

أدلة وثمرات الإيمان بالقضاء والقدر

المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقضاء والقدر:

من الواجبات التي أوجبها الله سبحانه وتعالى علينا هو الإيمان بالغيب، والإيمان بالغيب من صفات عباد الله المتقين كما ذكر الله ذلك في بداية سورة البقرة حين قال: بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْم ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ (٣) ﴿٣﴾

البقرة: ١ - ٣، ولا يخفى على أحد بأن القضاء والقدر من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله تعالى، والقضاء والقدر أصلان من أصول الدين، وركنان من أركانه، والأدلة على الإيمان بالقضاء والقدر من كتاب الله ومن سنة النبي الأواه ﷺ، ومن إجماع الأمة الإسلامية.

يقول الإمام السالمي -رحمه الله- في منظومة أنوار العقول:

وبالقضاء نؤمن أيضا والقدر ولم يجز إغراقنا فيه النظر

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ الأنعام: ٥٩، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الأنعام: ١٧، وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ يونس: ١٠٧، وقوله جل في علاه: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ الكهف: ١٧، وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: ١٢٥.

ووجه الاستدلال أن هذه الآيات تدل على أن كل ما يقع في هذا الكون هو بأمر وقضاء الله، وأن الله قدر المقادير وكتبها في اللوح المحفوظ، والإنسان لا يدري ما كتب له في اللوح وما قدر الله له.

ومن سنة النبي ﷺ تضافرت الأدلة على الإيمان بالقضاء والقدر منها:

ما رواه الإمام الربيع قال: بلغني عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: "إنك لن تجد ولن تؤمن وتبلغ حقيقة الإيمان حتى تؤمن بالقدر خيره وشره أنه من الله". قال: قلت يا رسول الله، كيف لي أن أعلم خير القدر وشره؟ قال: "تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، فإن مت على غير ذلك دخلت النار"^(١)، قال الإمام السالمي -رحمه الله-: "قوله: (لن تؤمن وتبلغ حقيقة الإيمان) أي لن تصل إلى حقيقته الواجبة شرعاً إلا بذلك، لأن الإيمان بالقدر جزء من الإيمان الكلي، وإذا انتفى جزء من الحقيقة انتفت الحقيقة كلها، وقوله (حتى تؤمن بالقدر خيره وشره) أي حتى تصدق أن ذلك كله من الله تعالى، وأنه ليس للعبد فيه إلا الكسب، فالكسب يثاب وعليه يعاقب، وقوله (دخلت النار) لأن الميت على غير ذلك ميت على غير الإسلام والعباد بالله تعالى، وذلك لأنه لم يبلغ حقيقة الإيمان، ومن لم يبلغ حقيقة الإيمان فليس بمؤمن"^(٢).

(١) رواه الربيع في الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع، الربيع بن حبيب الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، مكتبة الضامري، السيب/ سلطنة عمان، ط ١/١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، باب في القدر والحذر والتطير، رقم الحديث ٧٣، ص ٣٠. وأخرجه أحمد في مسنده بلفظ مقارب، الحديث رقم (٢١٥٨٩). انظر: مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ج ٣٥، ص ٤٦٥.

(٢) شرح الجامع الصحيح، عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ)، مكتبة الإمام السالمي، السيب/ سلطنة عمان، ط ١٠/ ٢٠٠٤م، ج ١/ ص ١٦٤-١٦٧، بتصرف.

وروى مسلم في صحيحه حديث جبريل عليه السلام عندما قال لرسولنا الكريم ﷺ أخبرني عن الإيمان قال له: "أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره" ^(١).

وإذا جئنا إلى الإجماع يقول الشيخ جميل السعدي - رحمه الله -: "وقال جميع الأمة قيوها وضعيفها وصغيرها وكبيرها: القدر خير وشره من الله تعالى، وهو الخالق للخير والشر، والقاضي والمريد والمقدر، والمكون له في أوقاته التي يكون فيها، وهو مع هذا كله فعل العبد، والعبد فاعله، وهو له مريد مختار قاصد إليه متحرك أو ساكن به غير مجبور عليه، ولا مضطر إليه، إلا ما كان من الجهم بن صفوان ^(٢) وأصحابه، فقد نقض الإجماع" ^(٣).

فكل ما يجري في العالم من حركة وسكون، وخير وشر، ونفع وضر وإيمان وكفر، ولا يطير طائر بجناحيه، ولا يدب حيوان على بطنه ورجليه، ولا تسقط ورقة، ولا تتحرك ذرة إلا بقضاء وقدر وإرادة من الله ومشئته، وأنه ما قضى الله تعالى هو كائن لا محالة، وأن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وأن الله أثبت كل شيء في اللوح المحفوظ، ولا بد من وقوع

(١) رواه مسلم في صحيحه، ك: الإيمان، ب: معرفة الإيمان والإسلام والقدر، رقم الحديث ١٠٢. انظر: صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، ج ١، ص ٣٦. ورواه أبو داود في سننه، في باب القدر، الحديث رقم (٤٦٩٥)، انظر: السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، د.ط، ج ٤، ص ٢٢٣.

(٢) جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب: رأس (الجهمية) قال الذهبي: ...هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شراً عظيماً. كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج، الخارج على أمراء خراسان، فقبض عليه نصر بن سيار، فطلب جهم استبقاءه، فقال نصر: (لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت) وأمر بقتله، فقتل سنة (١٢٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٦، ص ٢٦. والأعلام، الزركلي، ج ٢، ص ١٤١.

(٣) انظر: قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة، جميل بن خميس السعدي (ت: ١٢٧٩هـ)، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣م، ج ٥/ص ٥٥. وبهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٦.

ما أثبتته، إذ يستحيل أن يقع شيء بخلاف ما علمه الله، كما أنه سبحانه هو الخالق لكل ما يجري في هذا الكون، إذ لا خالق سواه^(١).

وكذلك فإن الإيمان بالقدر معلوم بالفطرة قديماً وحديثاً، ولم ينكره إلا الشواذ من المشركين من الأمم، ولم يقع الخطأ في نفي القدر وإنكاره، وإنما وقع في فهمه على الوجه الصحيح؛ ولهذا قال سبحانه عن المشركين: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ الأنعام: ١٤٨.

فهم أثبتوا المشيئة لله، لكنهم احتجوا بها على الشرك، ثم بين سبحانه أن هذا هو شأن من كان قبلهم، فقال: ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ الأنعام: ١٤٨.

يقول الشيخ أحمد الخليلي حفظه الله: "وهذا هو الذي تقتضيه أدلة العقل، فإنه لو نفذ في هذا الكون غير مراد الله لكانت إرادة غيره تعالى غالبة على إرادته، وهو عين المحال"^(٢).

فالإيمان بالقضاء والقدر جزء من الإيمان بالغيب، وهو مرتبط بالإيمان بالله سبحانه وتعالى.

ويحسن الوقوف عند مسألة أثبتت قديماً، وتثار حديثاً، مفادها: أنه لا ينبغي الحديث في مسائل القدر مطلقاً، بحجة أن ذلك يبعث على الشك والحيرة، وأن هذا الباب زلّت به أقدام، وضلّت به أفهام.

والكلام هكذا على إطلاقه غير صحيح، لأمر عديدة منها:

(١) أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان.

(١) انظر: قواعد الإسلام، إسماعيل بن موسى الجيطالي (ت: ٧٥٠هـ)، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، ط ٤/ ٢٠٠٣م،

ص ٣٢. وغاية المراد في نظم الاعتقاد، أحمد بن حمد الخليلي، مطابع النهضة، سلطنة عمان، ٢٠٠٣م، ص ٧٨.

(٢) غاية المراد، الخليلي، ص ٧٩.

(٢) أن القرآن الكريم مليءٌ بذكر القدر وتفصيله: والله - عز وجل - أمرنا بتدبر القرآن الكريم وفهمه.

(٣) أن الصحابة سألوا النبي ﷺ عن أدق الأمور في القدر كما ورد في بعض الروايات.

(٤) أن العلماء كتبوا في هذا الباب وفصلوا فيه المسائل وردوا على الشبه والأقوال المخالفة لما جاء به القرآن الكريم.

(٥) لو تركنا الحديث عن القدر لجهل الناس به: ولربما انفتح الباب لأهل البدعة والضلالة؛ ليروجوا باطلهم، ويلبسوا على المسلمين دينهم.

إذا كيف نجمع بين هذا وبين ما ورد عن النبي ﷺ في ذم الخوض في القدر، كقوله ﷺ: "إذا ذكر القدر فأمسكوا وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا"^(١)، وغيره من الأحاديث.

والجواب أن النهي الوارد مُنصَّبٌ على أمور منها:

(١) الخوض في القدر بالباطل وبلا علم ولا دليل: قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ

السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ الإسراء: ٣٦.

(٢) الاعتماد في معرفة القدر على العقل البشري القاصر: بعيداً عن هدي الكتاب والسنة.

(١) لم أجد له ذكراً في المصادر الحديثية الأصلية، إلا في المعجم الكبير للطبراني، رواه بلفظ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا»، انظر: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، رقم الحديث: "١٤٢٧"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢، ودار الصميعي - الرياض، ط١: ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ج٢، ص٩٦.

صححه الألباني في السلسلة الصحيحة، قال: "روي من حديث ابن مسعود، وثوبان، وابن عمر، وطاووس مرسلًا، وكلها ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضها"، إلى أن قال: "ثم وجدت للحديث شاهداً مرسلًا، أخرجه عبد الرزاق في "الأمالي" ... حدثنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه مرفوعاً به. قلت: وهذا سند صحيح لولا إرساله، ولكنه مع ذلك شاهد قوي لما قبله من الشواهد والطرق، وخاصة الطريق الأول، فيقوى الحديث به. والله أعلم". انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، د.ط: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ج١، ص٧٥.

٣) ترك التسليم والإذعان لله تعالى في قدره: ذلك لأن القدر غيب، والغيب مبناه على التسليم.

٤) البحث عن الجانب الخفي في القدر: الذي هو سر الله في خلقه.

٥) الأسئلة الاعتراضية التي لا يجوز إيرادها: كمن يقول مُتَعَنِّتًا: لماذا هدى الله فلاناً، وأضل

فلاناً؟ ولماذا كلّف الله الإنسان من بين سائر المخلوقات؟ ولماذا أغنى الله فلاناً، وأفقر فلاناً؟

وهكذا...

٦) التنازع في القدر: الذي يؤدي إلى اختلاف الناس فيه، وافتراقهم في شأنه، فهذا مما نهينا عنه.

ولا يدخل في التنازع المذموم منازعة الفرق الضالة، وردّ شبههم، ودحض حججهم.

خلاصة القول أن الحديث عن القدر لا يفتح بإطلاق، ولا يغلق بإطلاق؛ فإن كان الحديث بحق

فلا يمنع ولا ينهى عنه، وإن كان بباطل فيمنع، وينهى عنه.^(١)

(١) انظر: الإيمان بالقضاء والقدر (مرقون)، محمد بن إبراهيم الحمد، ص ١٩-٢٥.

المطلب الثاني: ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر:

هناك ثمرات ومظاهر وآثار يحصل عليها الذي يؤمن بالقضاء والقدر حق الإيمان فمن هذه

الثمرات:

(١) عبادة الله تعالى: لأن الإيمان بالقدر هو امتثال لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ، وسعادة

الإنسان وفوزه ونجاته في امتثال وطاعة أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ.

(٢) الإخلاص لله تعالى: فيقوده إيمانه بقضاء الله إلى الإخلاص المطلق لله تعالى، لأنه يعلم أن

كل شيء يحصل له بقضاء وقدر، وأن الله عالم بحركاته وسكناته، وأن الأمر كله بيد الله

سبحانه.

(٣) التوكل على الله: والتوكل هو الثقة بالله تعالى وبما عنده وتفويض الأمر إليه والاعتماد

عليه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ (الطلاق: ٣)، والمتوكل على الله يعلم أن ما

أصابه لم يكن ليخطأه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، فبهذا يكون توكله على الله وحده،

وقلبه متعلق به، فإيمانه يقول له بأن المتصرف والذي بيده كل شيء هو الله، ولا بد أن

أتوكل عليه حق التوكل.

(٤) الخوف من الله: فالمؤمن بالقدر تجده دائماً على خوف من الله، وعلى حذر من سوء

الختامة؛ إذ لا يدري ما يفعل به، ولا يأمن مكر الله، ومن هنا يستقل عمله، ولا يغتر به

مهما كان.

(٥) الرضا بقضاء الله: فمن رضي بقضاء الله رضي الله عنه، والرضا هو قبول كل ما يأتي من

لده تعالى، من أو نهي، أو سراء أو ضراء، بحيث لا تجدد النفس حرجاً قط وهي تستجيب

لأمر الله^(١).

(١) انظر: غاية المراد، الخليلي، ص ٩٣.

(٦) الشكر لله: فالمؤمن حقا يعلم أن كل نعمة هي من عند الله، يقول تعالى: ﴿وَمَا يَكْمُنُ

نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ النحل: ٥٣، والنعمة تدوم بالشكر كما ذكر الله ذلك في كتابه: ﴿وَإِذْ

تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم: ٧، وتزول

النعمة بعدم شكر الله واستخدامها فيما يسخط الله تعالى، فالعاقل من يشكر الله على نعمائه، ويتقرب إليه باستخدام هذه النعم فيما خلقت لأجله.

(٧) الشجاعة والإقدام: فالمؤمن لا يخشى على رزقه، ولا يخاف على حياته، ولا يهرب أحدا

إلا الله تعالى، يجعل بين عينيه قول المولى سبحانه: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا

هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ التوبة: ٥١^(١).

(٨) الصبر: فيصبر على الأقدار المؤلمة، لأن الدنيا دار ممر وليست دار مستقر، والله تعالى يختبر

الإنسان هل سيصبر أم لا، وقد أمرنا الله بالصبر في كتابه في كثير من الآيات، كقوله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ آل

عمران: ٢٠٠، والصبر من صفات الأنبياء، فقد صبروا على ما جاءهم من أقوامهم، والله أمر

نبيه بأن يصبر كما صبر الأنبياء من قبله، يقول سبحانه: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعِزِّ مِن

الرُّسُلِ﴾ الأحقاف: ٣٥.

(٩) التواضع: يتواضع المؤمن بقضاء الله مهما أتوي من مال، أو جاه، أو علم، لأنه يعلم أن

كل ذلك من عند الله، والله قادر على أن يأخذه منه.

(١٠) القناعة: والقناعة كثر لا يفنى، فيعلم المؤمن بالقدر أن رزقه مكتوب، ولن يموت حتى

يستوفي رزقه، وأن الأرزاق بيد الله وحده، فيقنع بما آتاه الله.

(١) انظر: عقيدتي، سلطان بن سعيد بن سليم الهنائي، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ط ١٤/٢٠١٤م، ص ٧٣.

(١١) الأخذ بالأسباب: الإنسان لا يدري ماذا قدر الله له، فإذا كان لا يدري فعلية أن يسعى ويأخذ بالأسباب ويتوكل على الله، ولا يجعل القدر سببا في عدم أخذه بالأسباب بحجة أن الله كتب كل شيء في اللوح، فهذا ليس من شأن المؤمن، وإنما عليه أن يسعى ويجتهد ويأخذ بالأسباب.

(١٢) طمأنينة النفس، وراحة البال، وسكون القلب.

المبحث الثالث:

تعريف الإباضية والمعتزلة

المطلب الأول: تعريف الإباضية:

ظهر المذهب الإباضي في القرن الأول الهجري في البصرة، فهو من أقدم المذاهب على الإطلاق، يقول صاحب كتاب دراسات إسلامية في الأصول الإباضية: "إن نشأة الفكر الإباضي يعود بالدرجة الأولى إلى العامل الديني والسياسي الذي تمثل في مبايعة عبدالله بن وهب الراسبي^(١) من طرف بعض الصحابة والتابعين الذين أنكروا التحكيم على علي - كرم الله وجهه -، وكانت هذه النشأة في شوال سنة ٣٧ هـ"^(٢).

ويرجع المذهب الإباضي في تأسيسه ونشأته إلى الإمام جابر بن زيد^(٣) الذي أرسى قواعده الفقهية وأصوله، فهو إمام متحدث فقيه، وأمضى بقية حياته بين البصرة والمدينة، وقد شهد له بعض الصحابة لغزارة علمه وورعه وتقواه.

(١) هو عبد الله بن وهب بن ميدعان بن مالك بن نصر الأزدي العماني، من أئمة الإباضية، كان ذا علم ورأي وفصاحة وشجاعة وكان عجباً في العبادة، أدرك النبي ﷺ، إذ كان في وفد عمان الذي توجه إلى المدينة عام ٩ هـ، لإعلان إسلام عمان وقبائله، فهو صحابي جليل، شهد فتوح العراق مع سعد بن أبي وقاص، ثم كان مع علي في حروبه، ولما وقع التحكيم أنكروه جماعة، فيهم الراسبي، فاجتمعوا بالنهروان (بين بغداد وواسط) وأمروه عليهم، فقاتلهم علي، وقتل الراسبي في هذه الواقعة، (ت: ٣٨ هـ - ٦٥٨ م). انظر: (معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح ناصر، وسلطان بن مبارك الشيباني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٦ م، ص ٢٩٣). و(الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ١٦ - ٢٠٠٥ م، ج ٤، ص ١٤٣).

(٢) دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد أعوش، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ط ١، ٢٠١٠ م، ص ١٧.

(٣) جابر بن زيد الأزدي البصري، أبو الشعثاء: تابعي فقيه، من الأئمة، من أهل البصرة، أصله من عمان، ولد (٢١ هـ - ٦٤٢ م)، صاحب ابن عباس، وكان من بحور العلم، قال قتادة لما مات جابر: اليوم مات أعلم أهل العراق، وروى الحديث عن ثلة من خيرة الصحابة، منهم عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري... وغيرهم، وكان إماماً في التفسير والحديث والفقه؛ ترك موسوعة علمية نفيسة تعرف بـ"ديوان جابر"، وهو أول من جمع الحديث =

أما عن التسمية فكما هو مشهور عند المذهب جاءت من طرف الأمويين وهم الذين نسبوا المذهب إلى عبدالله بن إباح^(١)، وعلة التسمية تعود إلى المواقف الكلامية والجدالية والسياسية التي اشتهر بها عبدالله بن إباح في تلك الفترة^(٢)، حيث كان عبدالله بن إباح هو المتحدث عن المذهب الإباضي والمدافع عن أفكاره ومعتقداته، وكان يقول كلمة الحق ولا يخشى في الله لومة لائم، فأرسل رسالة قوية اللهجة إلى عبدالملك بن مروان أوصاه فيها بتقوى الله وأن يحكم بالعدل وغيرها من الوصايا^(٣).

وإذا جئنا إلى المصادر التي يعتمد عليها الإباضية فإنهم يعتمدون على القرآن الكريم، والسنة المطهرة على صاحبها أفضل صلاة وأتم تسليم، وعلى الإجماع والقياس والاستدلال. وفي الحديث الشريف يعتمدون على الجامع الصحيح للإمام الربيع بن حبيب^(٤)، وغيره من كتب الحديث.

-
- في ديوان، ومن أوائل المؤلفين في الإسلام. إلا أن ديوانه ضاع، وبقيت بعض فتاواه، ومن تلامذته: أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، وضمام بن السائب،... وغيرهم، توفي رحمه الله: (٩٣هـ - ٧١٢م)، انظر: (معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح، وسلطان الشيباني، ص ٧٩). و(الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٠٤).
- (١) هو عبد الله بن إباح بن تميم بن ثعلبة، من قبيلة تميم التي كان لها دور هام في الأحداث السياسية في صدر الدولة الأموية، وكانت له مواقف حاسمة من تلك الأحداث، فقد شب في زمان معاوية، وأدرك عبد الملك بن مروان، يعد من التابعين، فقد أدرك كثيراً من الصحابة، كان ابن إباح شجاعاً مقداماً، شارك في الدفاع عن مكة مع ابن الزبير ضد الأمويين، ولهذه المواقف السياسية ضد الأمويين نسبوا جماعته إليه؛ فسموهم الإباضية (ت: ٨٦ هـ - ٧٠٥ م). انظر: (معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح، وسلطان الشيباني، ص ٢٦٧). و(الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٦١).
- (٢) دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد، ص ١٨.
- (٣) انظر: كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، سرحان بن سعيد الأزكوي (ت: ١١٦٨ هـ)، تحقيق: حسن محمد عبد الله النابودة، دار البارودي، بيروت، لبنان، ج ١، ط ١/٢٠٠٦م، ص ٥٨٨. ومنهج الدعوة عند الإباضية، محمد صالح ناصر، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص ٣٢٤.
- (٤) هو العلامة الربيع بن حبيب بن عمرو الأزدي الفراهيدي العماني، إمام، داعية، محدث، ولد بغضفان إحدى قرى الباطنة بسلطنة عمان حوالي سنة (٧٥هـ)، انتقل إلى البصرة لطلب العلم، فتتلمذ على الإمام جابر بن زيد، وأبي عبيدة مسلم

واتخذ الإباضية الأصل الأول لمذهبهم فيما يتعلق بالبارئ عز وجل تنزيهه تعالى عن مشابهة الخلق، استنادا إلى الآيات المحكمات من كتاب الله، وما ورد في القرآن الكريم مما يوهم التشبيه فإنه يجب الإيمان به أنه من عند الله؛ وتؤول الآيات الموهمة للتشبيه بما يقتضيه المعنى من السياق كتأويل الاستواء بالاستيلاء واليد بالقدرة، وما إلى ذلك^(١).

وللإباضية أصول في العقيدة، والأصل العام عندهم هو التزيه المطلق لله جل وعلا، ومن أصول العقيدة أن الإيمان يتكون من اعتقاد وإقرار وعمل، وأن صفات البارئ جل وعلا ذاتية ليست زائده على الذات، وأن الله تعالى صادق في وعده ووعيده، وأن الخلود في الجنة أو النار أبدي، وغيرها من الأصول^(٢).

والم تأمل والباحث عن الحق يجد بأن بعض الذين كتبوا عن الفرق الإسلامية قد ظلموا الإباضية ونسبواهم إلى الخوارج وقالوا عنهم كلاما ليس له أي علاقة بهم، بل ووصفواهم بأوصاف لا تليق بالمسلمين، دون تثبت وتبين، وللأسف الشديد لا زالت هذه الافتراءات مستمرة على المذهب الإباضي من بعض المتأثرين بكتاب المقالات وأصحاب كتب المذاهب والفرق، والأصل أنه لمعرفة مذهب ما، ومعرفة أصوله ومعتقداته لابد من الرجوع إلى مصادر ذلك المذهب، وليس الاعتماد والتسليم بما جاء من كتابات المخالفين لذلك المذهب.

بن أبي كريمة، وخلف شيخه أبا عبيدة في تسيير أمور الدعوة، فأشرف على حملة العلم ووجههم إلى عمان واليمن وخراسان، وامتاز في مجال التأليف فكان رائدا في تدوين الحديث والفقه، ومن أهم مؤلفاته: - الجامع الصحيح، مسند الإمام الربيع بن حبيب (عمدة الإباضية في السنة)، توفي بغضفان مسقط رأسه، (ت: ١٧٠هـ)، انظر: (معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح، وسلطان الشيباني، ص ١٥٢). و(الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٤).

(١) الإباضية في موكب التاريخ، علي يحيى معمر (ت: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط ٣، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ص ٥٤.

(٢) الإباضية مذهب إسلامي معتدل، علي يحيى معمر، ص ٣٠.

وإذا رجعنا إلى تاريخ الإباضية فتاريخهم شاهد بالكثير من المواقف والأحداث التي تحتاج إلى وقفات ودراسات، منها: إقامة الإمامة في عمان واليمن وفي حضر موت وإقامة الدولة الرستمية، واستمر نظام الإمامة في عمان منذ بداية القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري، وقد سار الأئمة سيرة حسنة مقتدين بالرسول ﷺ وأصحابه الكرام، فساروا على نهجهم وسلوكوا طريقهم.

وقضية الخلافة عند الإباضية ليست محصورة في أهل البيت كما ترى بعض المذاهب، يقول علي يحيى معمر: " وكان الإمام جابر بن زيد يرى أن الخلافة من أهم مرافق الدولة، وأعظم مظهر للأمة، وأقوى سلطة تشرف على تنفيذ أوامر الله، وتطبيق أحكام الكتاب العزيز، وهي بهذا الوصف لا يمكن أن تخضع لنظام وراثي، ولا أن ترتبط بجنس أو قبيلة أو أسرة، وإنما يجب أن يشترط فيها الكفاءة الدينية المطلقة"^(١).

وللإباضية نتاج علمي غزير في شتى المجالات منذ القرون الأولى وحتى عصرنا هذا، ولست هنا بصدد حصر مؤلفات الإباضية ولكن سنذكر بعضها، فهناك ديوان ضخيم للإمام جابر بن زيد الذي وصف بانه كان حمل بعير والذي فقد في ظروف غامضة، وأيضا جامع أبي الحواري، وكتاب المصنف للعلامة أحمد بن عبدالله الكندي والذي يقع في ٤٢ جزء، وبيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي والذي يقع في ٧١ جزء، وكتاب منهج الطالبين للشيخ خميس بن سعيد الشقصي والذي يقع في ٢٠ جزء، وأيضا كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل السعدي والذي يعد أكبر موسوعة في الفقه الإباضي حيث يقع في قرابة ٩٢ جزء، ومعارج الآمال للإمام نور الدين

(١) الإباضية في موكب التاريخ، علي يحيى معمر، ص ٥٦، بتصرف.

السالمي ويقع في ١٨ جزء، وغيرها الكثير والكثير من المؤلفات العظيمة التي ألفها علماء الإباضية^(١).

وأشهر أماكن وجود الإباضية هي سلطنة عمان والجزائر وتونس وليبيا وزنجبار، وغيرها من الأماكن المتفرقة.

المطلب الثاني: تعريف المعتزلة:

مدرسة المعتزلة تعد من أكبر مدارس علم الكلام، ولا نستطيع تحديد نشأة المعتزلة بدقة، فهناك أكثر من رواية حول تلك النشأة، ولكن نقول كما يقول بعض المؤرخين بأن نقطة بداية نشأة المعتزلة هي قضية مرتكب الكبيرة، فقد ذكرت كتب الفرق والعقائد أن واصل بن عطاء الغزال^(٢)، وعمرو بن عبيد^(٣) وجدا أن كل الأحكام الخاصة بمرتكب الكبيرة ليست مرضية للعقل، فبعض الفرق تقول بأن مرتكب الكبيرة مؤمن عاص أو منافق، ففي نظر المعتزلة هذا الحكم متناقض حيث يصعب الجمع بين الإيمان والعصيان على مستوى واحد، وبعض الفرق كالخوارج مثلاً تقول بأن مرتكب الكبيرة كافر ومن ثم كفروا كل مرتكب كبيرة، وهذا حكم بالغ القسوة والشدّة.

(١) راجع: معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح، وسلطان الشيباني، ص ٣٧٢، وص ١٣٤، وص ٨٩، وص ٢٧١.
(٢) واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة، من موالى بني ضبة أو بني مخزوم، رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، ولد بالمدينة عام (٨٠ هـ) ونشأ بالبصرة، وكان ممن بايع لمحمد بن عبد الله بن الحسن في قيامه على أهل الجور ولم يكن غزاليا وإنما لقب به لتردده على سوق الغزالين بالبصرة، وله مؤلف في التوحيد، وكتاب (المنزلة بين المنزلتين)، (ت: ١٣١ هـ - ٧٤٨ م)، (سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ج ٥، ص ٤٦٤). و(الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ١٠٨).

(٣) عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري: شيخ المعتزلة في عصره، ومفتيها، وأحد الزهاد المشهورين. كان جده من سبي فارس، وأبوه ناسجا ثم شرطيا للحجاج في البصرة، واشتهر عمرو بعلمه وزهده وأخباره مع المنصور العباسي وغيره، له كتاب (العدل)، و(التوحيد)، وكتاب (الرد على القدرية) (ت: ١٤٤ هـ). (سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج ٦، ص ١٠٦)، و(الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٨١).

على ضوء ذلك كله جاءت المعتزلة برأيها في مرتكب الكبيرة، حيث رأت أنه في مترلة بين مترلي الكفر والإيمان، وأطلقت على هذه المترلة الوسط كلمة "فاسق"، فالفاسق عند المعتزلة ليس مؤمنا إيمانا كاملا حتى يطلق عليه مؤمن، وليس كافرا كافرا مطلقا حتى يطلق عليه كافر^(١).

وتنسب المعتزلة إلى واصل بن عطاء، فعندما قال واصل بن عطاء للحسن البصري^(٢) رأيه في مرتكب الكبيرة، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فقام واصل واعتزل حلقة الحسن البصري، فسمي هو وأصحابه معتزلة^(٣).

ويرى أحمد أمين أن القول بأن سبب تسمية المعتزلة بهذا الاسم لأن واصل بن عطاء اعتزل حلقة الحسن البصري هو ضعيف من وجوه:

أحدها: أن انتقال واصل من حلقة في المسجد، ليس بالأمر الهام الذي يصح أن تقلب به فرقة، والأوجه أن تكون التسمية متعلقة بالجواهر لا بالعرض.

ثانيها: اختلاف الرواة في الرواية، فبعضهم ينسبها إلى واصل بن عطاء، وبعضهم ينسبها إلى عمرو بن عبيد، وبعضهم ينسبها إلى أشخاص آخرين.

(١) الأصول الخمسة، المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: فيصل بدير عون، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٨، بتصرف.

(٢) هو الحسن بن يسار البصري، (أبو سعيد)، تابعي، كان إمام أهل البصرة وحرر الأمة في زمنه، وهو أحد علماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب واستكتبه الربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية، وسكن البصرة وعظمت هيئته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم لا يخاف في الحق لومة لائم، قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه كلاما بالأنبياء (ت: ١١٠هـ). انظر: (سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج ٤، ص ٥٦٣)، و(الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٢٢٦).

(٣) انظر: تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم، فالح الربيعي، الدار الثقافية للنشر، ص ١٨، (بدون طبعة).

ثالثها: أن كثيرا من الكتب تتكلم عن شخص فتقول: " أنه كان يقول بالاعتزال، أو هو من أهل الاعتزال"، وهذا يدل على أن اسم الاعتزال مذهب ذو مبادئ لا مجرد الانفصال من مجلس إلى آخر. ^(١)

وبعضهم جعل المعتزلة أسبق من واصل بن عطاء، فنسبها إلى بعض الصحابة والتابعين ^(٢).

ويرى البعض أن المعتزلة سميت كذلك لاعتزالهم كل الأقوال المحدثه، يعنون بذلك أنهم خالفوا الأقوال السابقة في مرتكب الكبيرة، وقالوا بأن صاحب الكبيرة اعتزل عن الكافر والمؤمن ^(٣).

وهناك من يرى بأن التسمية ترجع لاعتزالهم الحروب بين المسلمين ^(٤).

والمعتزلة هم أصحاب النظر العقلي، ففي الأعمال الحسنة، كالعدل والصدق، صفات خاصة جعلتها حسنة، وفي الأعمال القبيحة، كالظلم والكذب، صفات أخرى جعلتها قبيحة، والعقل يدرك هذه الصفات وتلك، فيستحسن الحسن ويستقبح القبيح، والشرع في تحسينه وتقبيحه للأشياء إنما يعبر عن الواقع ويخبر به فالحسن والقبح عقليان، ويمكن إدراكهما قبل الشرع، وعلى هذا يرى المعتزلة أن الإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما يدل عليه العقل ^(٥).

(١) فجر الإسلام، أحمد أمين (ت: ١٣٧٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١٠، ١٩٦٩م، ص ٢٨٨.

(٢) انظر: أصل العدل عند المعتزلة، هانم إبراهيم يوسف، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص ١٦.

(٣) فجر الإسلام، أحمد أمين، ص ٢٨٨-٢٨٩، بتصرف.

(٤) الفرق الكلامية الإسلامية المدخل ودراسة، علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ١٩٨.

(٥) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، - القاهرة، د. ط، ص ١٤٧. وفي الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، إبراهيم مذكور، دار المعارف - القاهرة، ج ٢، ص ١٠٤. الفرق الكلامية الإسلامية، علي عبد الفتاح، ص ١٩٦، بتصرف.

وأساس فكر المعتزلة هي أصول خمسة، فلا بد من الجمع بينها حتى يستحق اسم الاعتزال وهذه الأصول هي: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المتزلة بين المتزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١).

وإذا جئنا إلى مؤلفات المعتزلة فإن مصادر التاريخ تذكر بأن كتب المعتزلة التي كتبوها بأنفسهم قد امتدت لها أيدي الضياع إما بالخرق أو التمزيق، ولم يبق منها إلا القليل، وكل ما كتب عن المعتزلة بعد ذلك عن طريق خصومهم، وقد شوها مذهب المعتزلة، فهذه الكتب لم تسلم من نزعات التعصب المذهبي، ونذكر بعض الكتب التي سلمت من الخرق والتمزيق، منها كتاب "الانتصار" لأبي حسن الخياط^(٢)، وكتاب "الأصول الخمسة" المنسوب للقاضي عبد الجبار، و"شرح الأصول الخمسة" للقاضي عبد الجبار، وهناك كتب ليست نصاً في مذهب المعتزلة ككتب الجاحظ^(٣) مثلاً، والمغني للقاضي عبد الجبار^{(٤)(٥)}.

(١) انظر: أصل العدل عند المعتزلة، هام إبراهيم، ص ٣٨.

(٢) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، أبو الحسين ابن الخياط: شيخ المعتزلة ببغداد. تنسب إليه فرقة منهم تدعى (الخياطية) ذكره الذهبي: في الطبقة السابعة عشرة، وقال: لا أعرف وفاته، له كتب، منها (الانتصار)، و (الاستدلال)، و (نقض نعت الحكمة) (ت: ٣٠٠ هـ). (سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج ١٤، ص ٢٢٠) و (الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٣٤٧).

(٣) عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ: كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. فلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره. قتله مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيرة، منها "الحيوان"، و"البيان والتبيين" و"سحر البيان" و"التاج" ويسمى أخلاق الملوك، و"البخلاء" و"الحاسن والاضداد" و"التبصر بالتجارة"، (ت: ٢٥٥ هـ). (سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج ١١، ص ٥٢٦) و (الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٧٤).

(٤) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد أبادي، أبو الحسين: قاض، أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، ولي القضاء بالري، ومات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: (تنزيه القرآن عن المطاعن) و (الأمالي)، و (شرح الأصول الخمسة) و (المغني في أبواب التوحيد والعدل) و (تثبيت دلائل النبوة) و (متمشابه القرآن)، (ت: ٤١٥ هـ). (سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج ١٧، ص ٢٤٤) و (الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٢٧٣).

(٥) أصل العدل عند المعتزلة، هام إبراهيم، ص ١٥، بتصرف.

:: الفصل الثاني ::

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

- المبحث الأول: القضاء والقدر عند الإباضية:
 - المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند الإباضية.
 - المطلب الثاني: أقوال الإباضية في القضاء والقدر.
- المبحث الثاني: القضاء والقدر عند المعتزلة:
 - المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند المعتزلة.
 - المطلب الثاني: أقوال المعتزلة في القضاء والقدر.
- المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف في القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة:
 - المطلب الأول: أوجه الاتفاق.
 - المطلب الثاني: أوجه الاختلاف.

تمهيد:

لقد وقف الناس مواقف متباينة في أمر القدر:

فمنهم من أفرط في إثباته، وهم الجهمية الذين قالوا لا فعل للإنسان ولا إرادة، وجعلوا كل ما يصدر منه من خير وشر كالأمور الجبلية الاختيارية، ومثلوا الإنسان بالخيوط الذي تقلبه الرياح، وهؤلاء تشبثوا بنحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ يَحْدِلْ. وَلِيَأْمُرْ شِدَا﴾ الكهف: ١٧، وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة: ٢٧٢، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ القصص: ٥٦، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ الإنسان: ٣٠، وغيرها من الآيات التي فيها عزوا أفعال العباد إلى الله تعالى، وهؤلاء يزعمون أن الثواب والعقاب المترتين على أفعال العباد، إنما هما بسبب ما كان من الله تعالى من إيجاد الخير أو ضده على يد العبد، من غير أن يكون للعبد في ذلك كسب، وهو عين المحال، فإن الله أجل وأعظم وأبر وأرحم من أن يجازي عبدا على ما لا اختيار له فيه ولا كسب.

وقولهم هذا يترتب عليه بطلان الأمر والنهي والوعد والوعيد، وإرسال الرسل وإنزال الكتب، ما دام من كان مقصودا بذلك ليس له اختيار ولا كسب، وفيه ما لا يخفى من تعطيل حكمة الله تعالى في نظام الوجود.

ومنهم من فرط في ذلك، وهم المعتزلة الذين نفوا أثر الإرادة الربانية في فعل العبد، وزعموا أن الإنسان مستقل بإيجاد فعله استقلالا تاما، وسيأتي الحديث عنهم بإذن الله تعالى.

ومنهم من وقف بين الموقفين، وقال بأن الإنسان من فعله خيرا كان أم شرا جانب الكسب دون الخلق، وأنه على كسبه يترتب ثوابه أو عقابه، أما الخلق فإن الله تعالى وحده خالق كل شيء^(١).

(١) انظر: غاية المراد، الخليلي، ص ٧٩-٨٢.

المبحث الأول:

القضاء والقدر عند الإباضية

المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند الإباضية:

يعرف الإمام ابن النظر^(١) القضاء والقدر بقوله:

القضاء هو إيجاد الله للمخلوقات على الوجه الأكمل، والقدر هو علم الله في الأزل بما ستكون عليه الموجودات فيما يزال^(٢).

ويعرف الإمام السالمي رحمه الله القضاء والقضاء فيقول:

القضاء هو عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع، والقدر هو حصول صور جميع الموجودات في اللوح المحفوظ الذي تسميه الحكماء بالنفس الكلية^(٣).

وعرفه قطب الأئمة - رحمه الله - فقال:

القدر هو إيجاد الأجسام والأعراض، والقضاء هو الحكم بها في الأزل فهو صفة ذات، أو إثباتها في اللوح فهو صفة فعل^(٤).

وقال الشيخ أحمد الخليلي في تعريفه:

(١) أحمد بن سليمان بن عبد الله بن الناعي، المشهور بابن النظر، شيخ عصره، مشهور بحافظته، واطلاعه الواسع، وتبحره في علوم الفقه واللغة العربية، وقف أمام جور السلطان الجائر خردلة بن سماعة النبهاني وتحداه، فكان مصيره القتل، وإحراق مكتبته، من مؤلفاته: كتاب "الوصيد في ذم التقليد" مجلدان، ومن أشهر ما بقي بين أيدينا من مصنفاته، "الدعائم" وهي منظومة في العقيدة والفقه، (ت: ٦٩٠هـ). انظر: (معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح، وسلطان الشيباني، ص ٥٤).

(٢) الدعائم، أحمد بن النظر، ج ١، ص ٧٥.

(٣) مشارق أنوار العقول، السالمي، ج ٢/ص ١٦٩.

(٤) الذهب الخالص، اطفيش، ص ٤٠.

القضاء هو إثبات الأشياء في اللوح إجمالاً، والقدر هو إيجادها في المواد تفصيلاً^(١).

مما سبق يبدو أن تعريفات الإباضية للقضاء والقدر مختلفة نسبياً، فنلاحظ أن الإمام السالمي يتفق مع الإمام ابن النضر في كون أن القضاء هو (إيجاد الله للمخلوقات والموجودات)، وأن القدر هو (علم الله بها وبأحوالها ومآلتها، أو حصول الموجودات في اللوح المحفوظ الذي ضُمّن أحوال الموجودات ومآلاتها).

ونلاحظ أن الشيخ الخليلي يتفق مع الإمام القطب على أن القضاء (علم الله بالأشياء أو الأجسام عن طريق إثباتها في اللوح)، أما القدر فهو (إيجاد أو إثبات الأجسام أو الأشياء).

المطلب الثاني: أقوال الإباضية في القضاء والقدر:

أما من حيث الإيمان به فإن الإباضية يعتبرون الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصول الدين، والإيمان بالقضاء والقدر واجب على كل مكلف.

يقول الشيخ جميل السعدي: "الإيمان بالقدر خيره وشره هو أن يؤمن العبد أن الله خلق كل شيء، من خير وشر، والكفر من الشر، والإيمان من الخير، والإيمان هو التصديق بأنه كائن من الله عز وجل قد جرى في اللوح المحفوظ بعلمه، وثم التقدير والمقادير، فالتقدير ما أراد الله كونه، والمقادير الأوقات التي تكون فيها المقدورات على المقدور عليهم، فالقدر هو فعل الله، والمقدور هو فعل العبد، والله تعالى لا يعذب على القدر، وإنما يعذب على المقدور، الذي هو فعل العبد فإن فعل خيراً حمد عليه، وإن فعل شراً عوقب عليه"^(٢).

إن الحديث عن القضاء والقدر يجرنا إلى الحديث عن قضايا مرتبطة به، ومن ذلك هل للإنسان دخل في اختيار أفعاله أو هو مجبر عليها، والإنسان هل له القدرة على خلق أفعاله أو هو

(١) غاية المراد، الخليلي، ص ٧٨.

(٢) انظر: قاموس الشريعة، السعدي، ج ٥، ص ٥٣، و ص ٦٢.

مخلوق وما فعل، سنتحدث بإذن الله تعالى عن هذه القضايا وغيرها، مبينين رأي المذهب الإباضي فيها.

وسنبداً الحديث عن قضية الجبر والاختيار، فإذا نظرنا إلى القرآن الكريم نجد بأن بعض الآيات يغلب عليها جانب الجبر، والبعض الآخر يغلب على ظاهرها جانب الاختيار.

وما دام الإباضية يقرون أن النصوص التي تتعلق بالقضية من المتشابهة، فقد عملوا على تأويلها مستعينين بالحكم من القرآن الكريم وبسنة الرسول ﷺ^(١).

فمن الآيات التي توهم الجبر، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة: ٢٧٢، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ الكهف: ١٧، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ الإنسان: ٣٠، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ النساء: ٧٨، وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ الرعد: ٣١، وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ الحديد: ٢٢، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ الأنعام: ١٤٩.

وهناك آيات أخرى توهم الاختيار، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الكهف: ٢٩، وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ البقرة: ٢٨٦، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ الشورى: ٣٠، وقوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ الحج: ١٠، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ النساء: ٧٩، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ

(١) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، الجعبري، ص ٤٢٥. وانظر: دراسات عن الإباضية، عمرو خليفة النامي، دار الغرب الاسلامي - بيروت، ط ١: ٢٠٠١م، ص ١٦٤-١٦٧.

دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وقوله جل جلاله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ آل عمران: ١٨٢.

فالإباضية نظروا إلى الآيات التي توهم الاختيار والآيات التي توهم الجبر، وأثبتوا أن الله تعالى الخلق وللعبد المخلوق الكسب، ففهموا أن ما كان مسندا إلى الله فإسناده إليه لأنه خالقه ومقدره، وما كان مسندا إلى العباد فإسناده إليهم من أجل اكتسابهم إياه، ولم يكن هذا الكسب بإكراه منه تعالى، وإنما اختار من شاء منهم الخير ومن شاء الشر، وكل ميسر لما خلق له^(١).

يقول الشيخ جميل السعدي: " فانظر إلى أهل الحق كيف وفقوا للسداد، وحصلوا على المراد، وسلكوا مسلكا قصدا بين الغلو والتقصير، وقالوا: الأفعال كلها خيرها وشرها، وطاعتها ومعصيتها من الله، خلق وقضاء وقدر، ومنا فعل واكتساب"^(٢).

فإن الله تعالى خلق كل شيء، خلق الطاعة وخلق المعصية، وعلم من عمل بالطاعة ومن عمل بالمعصية، فنفذ علم الله كما علم، وأنه تعالى ما جبر أحدا على طاعة ولا على معصية، ولكن أمر بالطاعة وأحبها ورضيها، فمن عمل بها فبعلم الله، والله المان عليه بها، ونهى عن المعصية وأبغضها وكرهها، فمن عمل بها فبعلم الله، والله الحجة عليه، وأن الله شاء المعصية كما شاء الطاعة، فلا يلزم من صدور المعصية منهم أنه أباحها أو استحسناها أو أوجبها^(٣).

يقول الإمام السالمي -رحمه الله-:

وخلقه أفعالنا وعلمه	بهنَّ لا يوجب جبرا حكمه
كذلك كونها له مرادا	لأنَّه قد خيَّر العبادا

(١) غاية المراد، الخليلي، ص ٨١.

(٢) قاموس الشريعة، السعدي، ج ٥/ص ٥٧.

(٣) انظر: البعد الحضاري، الجعبري، ص ٤٣٣. وقاموس الشريعة، السعدي، ج ٥/ص ٦١.

لو لم يكن يعلم ذا لجهله لو لم يكن خالقه من فعله
لو لم يُرد وقوعه ووقعا لكان مكرها على ما صنعا
لكن لذا التخيير واكتسابنا قد انتفى الإجماع عن رقابنا

أي نعتقد أنه تعالى خالق لأفعالنا، وأنه تعالى عالم بها ومريد لها، ومع ذلك فهو قد خيرنا في فعلها وتركها، أي لم يجبرنا على واحد من الأمرين، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، وقد وعد بالثواب على امتثال أوامره وترك مناهيه، وتوعد بالعقاب على من فعل مناهيه أو ترك أوامره، ولا يلزم من خلقه تعالى لأفعالنا ومن علمه بهن، ومن إرادته لهن جبرنا على فعلهن، ونفي اكتسابنا لهن، لأنه تعالى لم يثبنا ولم يعذبنا على خلقه لهن، ولا على علمه بهن، ولا على إرادته لهن، وإنما أثابنا وعذبنا على اختيارنا وكسبنا لهن، وهو تعالى قد جعل لنا اختياراً في ذلك، وقدرة صالحة لاكتساب ذلك، فلاجل هذا الاختيار، ولأجل هذه القدرة المكتسبة قد انتفى عنا الجبر على أفعالنا^(١).

إن الله تبارك وتعالى يتصف بالإرادة المطلقة، يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ يس: ٨٢، ويقول تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ النحل: ٤٠، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ الحج: ١٤، فهذه صفة ذات، لأن كل ما علمه الله فقد أَرَادَهُ^(٢).

وليست إرادته تعالى فعلاً من فعله، ولا نقول بذلك كما قال من حاد عن الحق، ولو كان فاعلاً لإرادة، محدثاً بها خلق، لم يخل عن أن تكون إرادته في نفسه أو في غيره، أو قائمة بنفسها^(٣).

(١) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١٢٢.

(٢) انظر: منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، خميس بن سعيد بن علي الشقضي (ت: ١٠٧٠ هـ)، مكتبة مسقط، سلطنة عمان، ط ١/ ٢٠٠٦ م، ج ١/ ص ٣٥٦.

(٣) قاموس الشريعة، جميل السعدي، ج ٥، ص ٨١.

ولا بد من إثبات الإرادة لله تعالى، فإنه يستحيل أن يقع ما لم يرده الله تعالى مهما كان نوعه وقيمته، فالإيمان والكفر كل ذلك لم يقع بغير إرادة الله تعالى بل وقع في ملكه وبإرادته، ولا بد أن نفرق بين الإرادة والأمر، فليس كل ما أراد الله تعالى أمر به، وأيضا نفرق بين الإرادة والرضى، فإرادته تعالى غير رضاه وإرادة الله لفعل الإنسان ليست هي عين الرضا بما يفعله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ الزمر: ٧، فإرادة الشيء بمعنى الرضا به إنما يحصل في عالم البشر^(١). وللإمام المذهب جابر بن زيد - رحمه الله - موقف يقتصر على الإحالة إلى كتاب الله دون تحليل^(٢)، إذ تروي المصادر الإباضية أنه قد وقع في نفس الحجاج شيء من أمر القدر، فدعا كاتبه يزيد بن أبي مسلم قال: ويحك يا يزيد وقع في نفسي شيء من القدر فهل عندك فرج؟ قال: سأكتب لك إلى رجل بالبصرة عنده من ذلك علم، قال فكتب إلى جابر بن زيد، أما بعد فإن الأمير وقع في نفسه شيء من أمر القدر فاكتب إليه بما تفرج به عنه، قال له الإمام جابر بن زيد - رحمه الله -: قل للأمير يكثر ترديد خطبته فإن فيها بيانا لما سأل عنه، قال: فأعلمه بذلك يزيد، قال: فرددها مرارا كل ذلك لا ينتبه منها بشيء حتى إذا كان بعد ذلك انتبه إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ﴾ الأعراف: ١٨٦، فقال يا يزيد ويحك ما أعلم صاحبك! ^(٣)، فتفطن إلى هداية الله لخلقه التي تنفي أنهم خالقو أفعالهم، أو أنهم مجبورون من قبل الله لا حرية لهم مطلقة^(٤).

(١) انظر: آراء الشيخ احمد بن يوسف اطفيش العقدي، مصطفى بن الناصر وينتن، جمعية التراث، الجزائر، ١٩٩٦م، ص ٣٥٦.

(٢) الفكر العقدي عند الإباضية، بن إدريسو مصطفى بن محمد، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٣م، ص ٤٠٥.

(٣) طبقات المشائخ بالمغرب، أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت: ٥٦٧٠هـ)، تحقيق: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، القسطنطينية، الجزائر، ج ٢/ ص ٢١٢.

(٤) الفكر العقدي عند الإباضية، بن إدريسو، ص ٤٠٦.

وما يكاد يتولى إمامة الإباضية أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة حتى يحس بوطأة الصراع حول القدر، فتذكر كتب الطبقات لأبي عبيدة مواقف على واصل بن عطاء وعلى القائلين بالقدر^(١).

فأما موقفه مع واصل بن عطاء جاء كما يلي:

"وحدثني بعض أصحابنا أن واصل بن عطاء المعتزلي صاحب عمرو بن عبيد كان يتمنى لقاء أبي عبيدة، ويقول: لو قطعت قطعت الإباضية، قال: فبينما هو في المسجد الحرام ومعه أصحابه، إذ أقبل أبو عبيدة ومعه أصحابه، فقبل لواصل هذا أبو عبيدة في الطواف قال: فقام إليه واصل فلقبه، وقال: أنت أبو عبيدة؟ قال: نعم، قال: أنت الذي بلغني أنك تقول إن الله يعذب على القدر؟ فقال أبو عبيدة: ما هكذا قلت، لكن قلت إن الله يعذب على المقدور، فقال أبو عبيدة: وأنت واصل بن عطاء؟ قال: نعم، قال: أنت الذي بلغني أنك تقول إن الله يعصى بالاستكراه، قال: فنكس واصل رأسه فلم يجب بشيء. ومضى أبو عبيدة وأقبل أصحاب واصل على واصل يلومونه يقولون كنت تتمنى لقاء أبي عبيدة، فسألته فخرج وسألك فلم تجب! فقال واصل: ويحكم بنيت بناء منذ أربعين سنة فهدمه وأنا قائم، فلم أقعد ولم أبرح مكاني^(٢).

وإذا جئنا إلى الاستطاعة التي يتعلق بها الأمر والنهي، هل تكون قبل الفعل أم أثناءه؟

(١) البعد الحضاري، الجعيري، ص ٤١٥.

(٢) الطبقات، الدرجيني، ج ٢/ص ٢٤٦. يقول الدكتور فرحات الجعيري معلقا على النص: إن النقد الداخلي للنص يدفع القارئ إلى الاستفادة منه بحذر ذلك لأن النص يستعمل كلمة إباضية للحديث عن إتباع أبي عبيدة، مع أن هذه التسمية لم تستعمل في النصوص إلا من القرن الرابع الهجري، فكيف لواصل بن عطاء أن يستعمل هذه التسمية، مع العلم أن أبا عبيدة في مرحلة كتمان، وأن التسمية الغالبة هي المحكمة أو "أهل الاستقامة"، هذا من جهة، أما جهة أخرى فيصعب أن نتصور أن مثل هذين العلمين يتم تعارفهما في الحج وهما يعيشان معا في مدينة البصرة، ومهما يكن من أمر يبقى النص معبرا عن مدى الاختلاف من البداية بين المعتزلة والإباضية في شأن القدر رغم أنهما يلتقيان في قضايا أخرى كما رأينا، وقد ظلت المصادر الإباضية تعتمد هذا النص، وقل أن تذكر مسألة القدر دون أن يستشهد بهذه المناظرة. (انظر: البعد الحضاري، الجعيري، ص ٤١٦).

يعتبر الإباضية أن الاستطاعة هي صحة الجوارح وسلامتها من شوائب الآفات، ويشيرون إلى أنواع من الاستطاعات مثل استطاعة المال، واستطاعة السبيل، واستطاعة الفعل، وأن الاستطاعة تكون مع الفعل، وتنتهي بانتهائه لتظهر استطاعة أخرى مع فعل آخر وهكذا^(١).

يقول هود بن محكم الهواري في معرض تفسيره للآية ٢٤ من سورة البقرة: "وهذا يُثبت أن الاستطاعة مع الفعل"^(٢).

ويرى أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي أنه لا مانع من كون الاستطاعة قبل الفعل وأثنائه، فيقول: "لا أقول أن من يستطيع أن يأتي بجزمة حطب من حل إلى حرم لا يستطيع أن يصلي ركعتين ولا أقول أنه يستطيع ذلك إلا أن يوفقه الله تعالى"^(٣).

فأبو عبيدة يقر أن الاستطاعة حاصلة قبل الفعل ومعه، بتوفيق من الله وليس بجبر منه، وقول أبي عبيدة يوافق المعتزلة في كون الاستطاعة قبل الفعل، ولكن لا يوافقه في مفهوم هذه الاستطاعة^(٤)، وهذا الرأي أيضا هو الذي يراه الشيخ القطب^(٥).

خلاصة قول الإباضية في القضاء والقدر: أن الإيمان بالقضاء والقدر واجب على كل

مكلف، والقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، وأن الله تعالى هو خالق جميع الأفعال خيرها وشرها، خلق الطاعة وأمر بها وحبب إليها وجعل لمن يفعلها ثوابا، وخلق المعصية ونهى عنها وجعل لمن يرتكبها عقاباً، وللإنسان صفة الكسب وهو مخير وليس مجبوراً على اختيار الطاعة أو

(١) انظر: البعد الحضاري، الجعبري، ص ٤٧١.

(٢) تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكم الهواري (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: الحاج بن سعيد شريقي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١: ١٩٩٠م، ج ١، ص ٨٩.

(٣) الطبقات، الدرجيني، ج ٢/ ص ٢٤١.

(٤) الفكر العقدي عند الإباضية، ابن إدريس، ص ٤١٧ و ٤١٨.

(٥) انظر: آراء الشيخ اطفيش العقدي، مصطفى بن الناصر، ص ٣٥٩.

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

المعصية، والله تعالى يجازيه على اختياره، إن اختار الطاعة نال الأجر والثواب، وإن اختار المعصية نال العقاب، وأن الله تعالى يفعل ما يريد ولا يمكن أن يقع شيء في هذا الوجود إلا بإرادة الله، والمشهور عند الإباضية أن الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله.

المبحث الثاني:

القضاء والقدر عند المعتزلة

المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند المعتزلة:

من خلال البحث في كتب المعتزلة المتوفرة لم يجد الباحث أن المعتزلة تطرقت إلى تعريف القضاء والقدر، وإنما يذكرونه ويتطرقون إليه وإلى بعض القضايا المرتبطة به في باب العدل.

فالعدل عند المعتزلة: "هو العلم بتتريه الله عز وجل عن كل قبيح، وأن أفعاله كلها حسنة"^(١).

يقول القاضي عبد الجبار في تفسير ذلك: أن تعلم أن جميع أفعال العباد من الظلم والجور وغيرها لا يجوز أن يكون ذلك من خلقه، ومن أضاف ذلك إليه -أي إلى الله تعالى- فقد نسب إليه الظلم والسفه، وخرج من القول بالعدل^(٢).

المطلب الثاني: أقوال المعتزلة في القضاء والقدر:

كان لابد للمعتزلة من بحث هذه المسألة لأنها تمثل مبحثاً أساسياً من مباحثهم وأصلاً من أصولهم، أو هي على الأقل متفرعة عن أصل من أصولهم الخمسة، ونعني به أصل العدل، بالإضافة إلى أنهم رأوا ضرورة الرد على القائلين بالجبر^(٣).

والعدل عند المعتزلة هو أهم صفة للفعل الإلهي، واختار المعتزلة هذه الصفة بالذات لأن العدل هو رأس الفضائل التي تحكم الأفعال المتعدية إلى الغير، ولا سيما في علاقة الله تعالى بالإنسان، وتندرج معظم نظريات المعتزلة التي تفسر صلة الله بالإنسان تحت أصل العدل فضلاً عن الأصول الباقية، وهي: الوعيد والوعيد، والمثلة بين المثلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ٦٩.

(٢) الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ٦٩.

(٣) تحديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، محمد عاطف العراقي، دار المعارف - القاهرة، ط ٣: ١٩٧٦م، ص ١٢٩-١٣٠.

ولذلك يجبون أن يلقبوا بالفرقة العدلية أو أهل العدل والتوحيد، ويقول القاضي عبد الجبار: "اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم؛ وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال أن الله خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين"^(١).

يقول الدكتور إبراهيم مذكور في مقدمة كتاب المغني: "ويجمع المعتزلة على أن أفعال العباد الاختيارية من صنعهم، خلقوها بمحض إرادتهم، واستحقوا عليها الثواب إن أحسنوا، أو العقاب إن أساءوا"^(٢).

يتبين من خلال النصوص السابقة أن المعتزلة تنسب خلق الأفعال إلى العباد دون الله تعالى، وهم بذلك فرطوا بزعمهم أن الإنسان مستقل بإيجاد فعله. وذهب المعتزلة إلى أن الله تعالى يريد في الحقيقة، وأنه يريد بإرادة حادثة، لا بإرادة قديمة، وأن إرادته توجد لا في محل^(٣).

وإرادة الله عند المعتزلة غير المراد، وإرادته لما خلق هي خلق له، وخلق له للشيء عنده غيره الشيء، بل الخلق عنده قول لا محل، حيث إن المراد هو المحل أو الموضوع، وبذلك تكون الإرادة عند المعتزلة تنقسم إلى: إرادة لا في المحل، وأخرى في محل^(٤).

والإرادة الحادثة عند المعتزلة ليست من صفات الذات، لأنها لو كانت من صفات الذات لكانت أزلية، وإذا اتحد المراد بالإرادة لترتب على ذلك أن يكون المراد قديماً أزلياً، ولما كان كل ما عدا الله فهو حادث كان مراده، ومن ثم كانت إرادته حادثة^(٥).

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: توفيق الطويل وسعيد زايد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ج ٨، ص ٣. وانظر: أصل العدل عند المعتزلة، هانم إبراهيم، ص ٦٧.

(٢) انظر: المغني، القاضي عبد الجبار، ج ٨، مقدمة الكتاب.

(٣) الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبدالباري محمود داود، دار المعرفة الجامعية، ط: ١٩٩٦م، ص ٣.

(٤) انظر: الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبد الباري محمود، ص ٣-٤.

(٥) انظر: القضاء والقدر في الإسلام، فاروق الدسوقي، الدار العربية للعلوم-ناشرون، والمكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط ١: ١٩٩٥م، ص ١٨٥. والإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبدالباري محمود داود، ص ١٧٣.

ويثبت المعتزلة الإرادة للإنسان، بكونها مستقلة عن إرادة الخالق، ومعنى ذلك هو أن يكون لهذا الإنسان ميل ورغبة في الفعل، دون أن يكون ذلك الميل مخلوقاً لله تعالى، أي أن يريد الإنسان باختياره، وقد يكون مراده هذا مراداً لله وقد لا يكون كذلك^(١).

وقالوا إن الاستطاعة التي يكون بها الفعل هي قبل الفعل موجودة في الإنسان، واختلفوا في كونها قبل الفعل ومع الفعل أيضاً للفعل ولتركه، فبعضهم أثبتها مع الفعل والبعض الآخر كأبي الهذيل العلاف قال: لا تكون الاستطاعة مع الفعل البتة، ولا تكون إلا قبله، ولا بد وتفنى مع أول وجود الفعل^(٢).

وبالإجمال فقد سلك المعتزلة في إثبات رأيهم طريقين، طريق يستند إلى الشرع، وآخر يستند إلى العقل، فالأول (الطريق الشرعي) يستند على فكرة الثواب والعقاب، فهم يرون أن العبد مثاب على فعله، معاقب ملوم محمود.

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن فعله واقع منه، إذ لا يحسن توبيخه والثناء عليه بما لا يقع منه كألوانه وأجسامه، فلو كانت الأفعال بخلق الله لبطلت قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب^(٣).

أما عن الطريق العقلي فقد قالوا إن العاقل يميز بين مقدوره وبين ما ليس بمقدوره، والفرد بناء على هذا هو الذي يحدث تصرفه كالبناء والكتابة وغيرهما، بالقول بأنه لو لم يكن هو المحدث لها، لما استجهل العقلاء من الناس فعل من يجمع آلات الكتابة أو آلات البناء وينتظر أن تصير داراً

(١) انظر: المعتزلة ومشكل الحرية الإنسانية، محمد عمارة، دار الشروق - القاهرة، ط ٢: ١٤٠٨هـ، ص ٨٠. والإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبد الباري محمود داود، ص ٥٠.

(٢) مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ١٩٩٧م، ص ١٠١-١٠٢.

(٣) تحديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، محمد عاطف، ص ١٢٩.

مشيدة أو قصيدة مكتوبة، ومن انتظر أن يحدث الله من هذه الأدوات الخاصة بالكتابة أو البناء داراً أو قصيدة فإن هذا يعد نوعاً من الجهل^(١).

وسنورد الأدلة التي استدلو بها من النصوص الشرعية لإثبات رأيهم، مع مناقشتها والرد عليها، فمن الأدلة التي استندوا إليها:

(١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ المائدة: ١١٠، وجه الاستدلال: إسناد الخلق إلى عيسى عليه السلام، ومناقشة الدليل: أن إسناد الخلق إلى عيسى عليه السلام في الآية مجاز لا حقيقة، لأنه من إسناد الفعل إلى سببه لا إلى موجد، فعيسى عليه السلام سبب لإيجاد تلك الهيئة لا موجد لها على الحقيقة، وإنما الموجد لذلك هو الله تعالى^(٢).

(٢) قوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاً﴾ العنكبوت: ١٧، وجه الاستدلال: نسبة الخلق إلى قوم إبراهيم عليه السلام على لسانه، ومناقشة الدليل: أن معنى تخلقون أي تفترون كذباً^(٣).

(٣) قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ النحل: ٦٢، وجه الاستدلال: يجعلون بمعنى يخلقون، ومناقشة الدليل: أن معنى الجعل هنا الوصف لا الخلق، أي: ويصفون الله بما يكرهون من وجود البنات لهم. والآية ردٌّ على المشركين في زعمهم أن الملائكة بنات الله^(٤).

(٤) قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ المائدة: ١٠٣، ووجه الاستدلال: أي ومن المعلوم أن العرب قد جعلوا البحيرة والسائبة، فنفي ربنا أن يكون هذا الجعل من فعله، فصحَّ أنه من فعلهم.

(١) تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، محمد عاطف، ص ١٣٠.

(٢) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٨.

(٣) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٨.

(٤) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٨.

مناقشة الدليل: أن نفى ربنا عزَّ وجلَّ جعل التبجير وما بعده ديناً، أي لم يشرع للعرب ذلك وإثماً ابتدعوه من تلقاء أنفسهم لا لأنهم هم الخالقون لها صفة التبجير، فالمنفي هو شرعية معتقدتهم في البحيرة وما بعدها ليس إلا^(١).

٥) قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ يوسف: ١٨، وقوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ المائدة: ٣٠، وجه الاستدلال: في الآيتين ما يدل على إيجاد النفس للفعل، ومناقشة الدليل: أمَّا تسويل النفس وتطويعها فالمراد به ترغيبها في ذلك الفعل وتزيينه لفاعله لا أنها هي التي أوجدت فعل ذلك، فسقط تعلُّقهم بهذه الآيات، والحمد لله^(٢).

٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ السجدة: ٧، ووجه الاستدلال: أنه لا يخلو إما أن يكون المراد به أن جميع ما فعله الله تعالى إحسان أو المراد بها أن جميعه حسن^(٣).

ومناقشة استدلالهم: أن "أحسن" ليس من معنى "حسن"، وإنما معناها أنه يحسن ويعلم كيف يخلق، كما يقال: فلان يحسن الظلم، ويحسن السفه، ويحسن فعل الخير والجميل، أي: يعلم كيف يفعل ذلك^(٤).

٧) قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ النمل: ٨٨، ووجه الاستدلال: أن الحق سبحانه لم يخلق القبائح لأنه لو خلقها وصنعها لوجب فيها أن تكون متقنة، ولو جاز ذلك فيها لجاز أن تكون حكمة وصواباً، وهذا محال^(١).

(١) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٨.

(٢) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٨.

(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبدالكريم العثمان، مكتبة وهبة - القاهرة، ص ١٧٤.

(٤) المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق، مكتبة الرشد - الرياض، ط ٤: ٤٢١هـ / ٢٠٠١م، ص ١٧٣.

ومناقشة الدليل: أن الإتيان لا يحصل إلا في المركبات، فيمتنع وصف الأعراض بها، وإذا لم توصف الأعراض بالإتيان؛ بطل الاستدلال بالآية، لأن الاستدلال بها ينبي على أن الإتيان يكون في الأعراض^(٢).

(٨) قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ ص: ٢٧، ووجه الاستدلال: أن المتأمل في هذه الآية يجد أن الحق سبحانه وتعالى نفى أن يكون خلقه باطلا، فلولا أن هذه القبائح وغيرها من التصرفات من جهتنا ومتعلقة بنا، وإلا يجب أن يكون الأباطيل كلها من قبله فيكون مبطلا، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا^(٣).

ومناقشة الدليل: أن معنى الآية أن الله تعالى ما خلق السماوات والأرض وما بينهما عبثاً ولعباً على ما يتوهم من زعم أنه لا حشر، ولا نشر، ولا ثواب، ولا عقاب، بل خلقهما بالحق للاعتبار بهما والاستدلال على خالقهما؛ ومن ثم إثابة المتقين الطائعين، ومجازاة المذنبين والكافرين، ولذا قال تعالى - بعدها -: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ النَّارِ﴾ ص: ٢٧^(٤).

وأجاب الإمام السالمي على استدلالهم بهذه الآيات إجمالاً، بقوله: "حمل الآيات التي فيها إضافة الأفعال إلى العبد وجزاؤه عليها على كسبه لها وحمل آيات الاستعانة على طلب التوفيق لكسبهم أفعال الخير وإعانتهم على ذلك إذ ليس في كل هذا تصريح بأن العبد خالق لفعله وإضافة الفعل إليه تكفي لوجه ما ولو بأدنى ملابسة، كيف ولا يخفى أن كسب الفعل ملابسة قوية فيصح

=

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ٣٥٨.

(٢) المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق، ص ١٧٤.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ٣٦٢. والإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبد الباري محمود، ص ٨٨-

(٤) المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق، ص ١٧٣.

أن يضاف الفعل إلى كاسبه وأن يستعين العبد بغيره على كاسبه، وكذلك الآيات التي فيها حكاية تأسف المجرمين وتحسرهم يوم القيامة وطلبهم الرجوع ليعملوا، فإنما كان ذلك منهم لتفريطهم في الكسب لا في الخلق^(١).

وتابع الإمام السالمي في رده على استدلالهم بهذه الآيات قائلاً: "وأما الآيات الدالة على تنزيه أفعاله تعالى عن القبح والشين والظلم فليس فيها دلالة على أن أفعالهم مخلوقة لهم وإنما تدل على أن خلق الله حسن وليس في خلقه قبح ولا يظلم أحداً، ونحن نقول: إن جميع الأفعال بالنسبة إليه تعالى حسنة ولا قبح فيها ولا ظلم وإنما القبح والظلم في اكتسابنا لها إذا خالفنا فيها المشروع وبهذا الجواب تنحل جميع شبههم إن شاء الله^(٢)."

وينبغي أن نذكر أن المعتزلة لم تورد هذه الآيات على وجه الاستدلال والاحتجاج، وإنما أوردوها على أن أدلة الكتاب موافقة لأدلة العقل ومقررة لها^(٣).

كما استدلت المعتزلة بأدلة عقلية لإثبات رأيهم، فمن هذه الأدلة:

(١) أن الباري عادل حكيم لا يجوز أن يضاف إليه شين ولا ظلم ولا يجوز عليه أي يريد من العباد خلاف ما يأمرهم به ولا يجوز عليه أن يخلق للعباد شيئاً فيجازيهم عليه والعبد هو الفاعل للخير والشر والطاعة والمعصية، والله سبحانه وتعالى مجازيه بفعله^(٤).

والرد عليه: أن الشين والقبح في اكتسابهما لا في خلقهما وبيان ذلك أن القبح عندنا معشر الإباضية، وعند الأشعرية، وعند من وافقنا على ذلك ما نهي عنه الشرع لا ما قبحه العقل فقط،

(١) مشارق أنوار العقول، السالمي، ص ١٧٨.

(٢) مشارق أنوار العقول، السالمي، ص ١٧٨.

(٣) الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبد الباري محمود، ص ٨٨.

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار، ج ٨، ص ١٩٣.

لأن الحسن والقبح شرعيان عندنا وأما المعتزلة فعندهم أنهما عقليان^(١)، وعلى ما يبدو فإن قضية الشين والقبح وتقديرهما قضية نسبية، تختلف باختلاف الأزمان والأحوال.

(٢) لا تخلو أفعال العباد من أحد ثلاثة أمور، إما أن تنسب إليه تعالى وحده، أو تنسب إليه وإلى العبد معاً، أو تنسب إلى العبد فقط، فبطل الأول لاستلزامه الجبر الآتي ببيان بطلانه فيما سيأتي إن شاء الله، وبطل الثاني لاستلزامه مشاركة الله في أفعاله، وهو تعالى متره عن ذلك، فبطلان هذين الوجهين ثبت الثالث^(٢).

مناقشة الدليل: لا نسلم استلزام مشاركة الله في أفعاله على ثبوت الوجه الثاني، لأن لفعل العبد جهتين: جهة إيجاد، وهي الجهة التي يخرج بها فعل العبد من العدم إلى الوجود؛ وبهذه الجهة تتعلّق قدرة الباري تعالى؛ وجهة اكتساب، وهي إضافة ذلك الفعل إلى العبد، مع اختيار العبد لذلك؛ وبهذه الجهة تتعلّق قدرة العبد، فالله تعالى إنما يخلق الفعل للعبد حال اختيار العبد له، وتوجيه القدرة إليه لا اكتسابه، فالعبد مكتسب، والله تعالى موجد؛ وإذا اختلف الجهتان انتفت المشاركة^(٣).

(٣) أنه لا يجوز أن يخلق الله للعباد فعلاً فيجازيهم عليه وحاصله أنه لو كانت أفعالنا خلقاً لله تعالى لم يجوز أن يجازينا عليها^(٤).

مناقشة الدليل: إن الجزاء على اكتسابنا لها لا على خلقه إياها ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ البقرة: ٢٨٦، ﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ البقرة: ١٤١، ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ

(١) مشارق أنوار العقول، السالمي، ص ١٧٥.

(٢) المنية والأمل في شرح الملل والنحل، ابن المرتضى، أحمد بن يحيى المرتضى بن أحمد بن المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: أحمد يحيى ومحمد جواد، دار الفكر - دمشق، ١٩٧٩م، ص ٣٥.

(٣) بهجة الأنوار، السالمي، ص ١١٨.

(٤) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ٣٤٥.

نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ﴿البقرة: ٢٠٢﴾، ونحوها من الآيات، وبيانه أن للفعل جهتين جهة خلق أي إيجاد واختراع، وهي لله تعالى وبها تعلقت قدرته، وجهة كسب وهي للعبد وبها تعلقت قدرته وليس فيما يفعله الحكيم قبح وإنما القبح في أفعالنا إذا خالفت أوامره^(١).

خلاصة قول المعتزلة في القضاء والقدر: يتحدث المعتزلة عن القضاء والقدر في باب

العدل، والعدل عندهم هو أهم صفة للفعل الإلهي، وأفعال العباد عند المعتزلة من تصرفهم، وهم خالقوها بمحض إرادتهم، يعني أن الإنسان مستقل بإرادته وفعله، وإرادة الله تعالى عند المعتزلة هي صفة فعل لا صفة ذات، والاستطاعة عندهم تكون قبل الفعل، وبعضهم يقول بأنها تكون مع الفعل.

(١) مشارق أنوار العقول، السالمي، ص ١٧٧ - ١٧٨.

المبحث الثالث:

أوجه الاتفاق والاختلاف في القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

المطلب الأول: أوجه الاتفاق:

يتفق الإباضية والمعتزلة في مسألة القضاء والقدر في النقاط التالية:

أولاً: الاستطاعة:

يتفق أغلب المعتزلة مع الإباضية بأن الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله، وخالف أبو الهذيل العلاف ومن تبعه في أن الاستطاعة تكون قبل الفعل، ووافقهم أبو عبيدة من الإباضية.

ثانياً: إرادة الله تعالى:

يتفق المعتزلة مع الإباضية في أن إرادة الله عز وجل مطلقة، وأن الله فعّال لما يريد، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ هود: ١٠٧.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف:

أولاً: صفة الإرادة لله تعالى:

يرى المعتزلة بأن صفة الإرادة لله تعالى هي صفة فعل، بينما يرى الإباضية أن صفة الإرادة لله تعالى هي صفة ذات.

ثانياً: إرادة الإنسان:

يرى المعتزلة أن الإنسان مستقل بإرادته وأفعاله، وهو خالق لها، بينما يرى الإباضية أن الله تعالى هو خالق كل شيء، فالله تعالى خلق الطاعة وأمر بها وحبب إليها، وخلق المعصية ونهى عنها وأمر باجتنابها، وللإنسان صفة الكسب، فله أن يختار ما يشاء ويترتب على اختياره الثواب أو العقاب، فإن اختار الخير فله الثواب، وإن اختار الشر فله العقاب.

الخاتمة

إن المتأمل في العقيدة الإسلامية الصافية يجدها العقيدة الموافقة والملائمة والمناسبة للفطرة البشرية، وللطبيعة التي خلق عليها الإنسان، لأنها في الأصل هي عقيدة الفطرة التي ارتضاها الله تعالى للبشرية جمعاء، فهي عقيدة لها من المميزات ما يجعلها بحق المنهج الصحيح والطريق الموصل للسعادة في الدارين.

ومما يميز العقيدة الإسلامية أنها أعطت العقل مجالا واسعا، وفضاءً رحبا، ومرتعا خصبا، للتأمل والتفكير والإعمال في ملكوت الملك الوهاب، وهي مع هذا لم تطلق العنان للعقل لكي لا يغرق في الشطحات، ويتخبط في الأوهام، ويضيع في الانحرافات والابتعاد عما أريد له أن يكون.

ومن خلال هذا البحث قد خلصت إلى نتائج من أهمها:

(١) الذين كتبوا عن الفرق الإسلامية قد ظلموا الإباضية ونسبوهم إلى الخوارج وقالوا عنهم كلاما ليس له أي علاقة بهم.

(٢) مدرسة المعتزلة تعد من أكبر مدارس علم الكلام، ولا نستطيع تحديد نشأة المعتزلة بدقة، فهناك أكثر من رواية حول تلك النشأة.

(٣) القضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، ويتبين من خلال المعنى اللغوي للقضاء والقدر أنهما من الألفاظ المشتركة.

(٤) أكثر العلماء يعتبرون القضاء هو الأصل والأساس، والقدر هو البناء.

(٥) الإيمان بالقدر معلوم بالفطرة قديماً وحديثاً، ولم ينكره إلا الشواذ من المشركين من الأمم، ولم يقع الخطأ في نفي القدر وإنكاره، وإنما وقع في فهمه على الوجه الصحيح.

(٦) للإنسان صفة الكسب وهو مخير وليس مجبوراً على اختيار الطاعة أو المعصية على رأي الإباضية.

(٧) مسألة القضاء والقدر عند المعتزلة متفرعة عن أصل من أصولهم الخمسة، وهو أصل العدل.

- ٨) يتفق أغلب المعتزلة مع الإباضية بأن الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله.
- ٩) يرى المعتزلة بأن صفة الإرادة لله تعالى هي صفة فعل، بينما يرى الإباضية أن صفة الإرادة لله تعالى هي صفة ذات.
- ١٠) يرى المعتزلة أن الإنسان مستقل بإرادته وأفعاله، وهو خالق لها، بينما يرى الإباضية أن الله تعالى هو خالق كل شيء، وللإنسان صفة الكسب.
- وإن كان من توصيات أوصي بها فإن استكمال منهج البحث العلمي في مثل هذه المسائل، التي تستعرض أقوال العلماء وتقارن بينها، وتستخلص الآراء وتمحصها، هو أهم ما يوصى به، فبمثل هذه الدراسات تغني المكتبة الإسلامية بدراسات قيمة مفيدة.
- وفي الختام نسأل الله الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل وسائر أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصادر والمراجع

- (١) الإباضية في موكب التاريخ، علي يحيى معمر (ت: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط ٣، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- (٢) الإباضية مذهب إسلامي معتدل، علي يحيى معمر، تقديم أحمد بن سعود السيابي.
- (٣) آراء الشيخ أحمد بن يوسف اطفيش العقدي، مصطفى بن الناصر وينتن، جمعية التراث، الجزائر، ١٩٩٦م.
- (٤) الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، عبد الباري محمود داود، دار المعرفة الجامعية، ط: ١٩٩٦م.
- (٥) أصل العدل عند المعتزلة، هانم إبراهيم يوسف، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- (٦) الأصول الخمسة، المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: فيصل بدير عون، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ط ١، ١٩٩٨م.
- (٧) الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ١٦ - ٢٠٠٥م.
- (٨) الإيمان بالقضاء والقدر، محمد بن إبراهيم الحمد، (مرقون).
- (٩) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، فرحات الجعيري، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، مسقط، ط ٢، ٢٠٠٤م.
- (١٠) بهجة الأنوار شرح أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ)، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، مسقط، ط ٣، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- (١١) تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم، فالح الربيعي، الدار الثقافية للنشر، د. ط.
- (١٢) تحديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، محمد عاطف العراقي، دار المعارف - القاهرة، ط ٣: ١٩٧٦م.
- (١٣) تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكم الهواري (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: بالحاج بن سعيد شريفي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١: ١٩٩٠م.
- (١٤) دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد أعوش، مكتبة الضامري للنشر

والتوزيع، سلطنة عمان، ط ١، ٢٠١٠م.

(١٥) دراسات عن الإباضية، عمرو خليفة النامي، دار الغرب الاسلامي - بيروت، ط ١: ٢٠٠١م.

(١٦) الدعائم، أبو بكر أحمد بن النظر العماني، شرحه: محمد بن وصاف، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٢م.

(١٧) الذهب الخالص المنوه بالعلم القالض، (قطب الأئمة) محمد بن يوسف اطفيش (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، مكتبة الضامري، السيب، سلطنة عمان، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(١٨) الربيع بن حبيب الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، مكتبة الضامري، السيب/ سلطنة عمان، ط ١/ ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

(١٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، د.ط: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

(٢٠) السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السُّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، د.ط.

(٢١) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٢٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبدالكريم العثمان، مكتبة وهبة - القاهرة.

(٢٣) شرح الجامع الصحيح، عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ)، مكتبة الإمام السالمي، السيب/ سلطنة عمان، ط ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٢٤) الصحيح، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط.

(٢٥) طبقات المشائخ بالمغرب، أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت: ٥٦٧٠هـ)، تحقيق: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، القسطنطينية، الجزائر.

(٢٦) العقائد الإسلامية، السيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- (٢٧) عقيدتي، سلطان بن سعيد بن سليم الهنائي، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ط٦/٢٠١٤م.
- (٢٨) غاية المراد في نظم الاعتقاد، أحمد بن حمد الخليلي، مطابع النهضة، سلطنة عمان، ٢٠٠٣م.
- (٢٩) فجر الإسلام، أحمد أمين (ت: ١٣٧٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١٠، ١٩٦٩م.
- (٣٠) الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة، علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (٣١) الفكر العقدي عند الإباضية، بن إدريسو مصطفى بن محمد، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٣م.
- (٣٢) في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، إبراهيم مذكور، دار المعارف - القاهرة، د.ط.
- (٣٣) قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة، جميل بن خميس السعدي (ت: ١٢٧٩هـ)، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣م.
- (٣٤) القضاء والقدر في الإسلام، فاروق الدسوقي، الدار العربية للعلوم-ناشرون، والمكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط١: ١٩٩٥م.
- (٣٥) قواعد الإسلام، إسماعيل بن موسى الجيطالي (ت: ٧٥٠هـ)، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، ط٤/ ٢٠٠٣م.
- (٣٦) كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، سرحان بن سعيد الأزكوي (ت: ١١٦٨هـ)، تحقيق: حسن محمد عبد الله النابودة، دار البارودي، بيروت، لبنان، ج١، ط١/٢٠٠٦م.
- (٣٧) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، - القاهرة، د.ط.
- (٣٨) مذاهب الإسلاميين، عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ١٩٩٧م.
- (٣٩) مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- (٤٠) مشارق أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

عميرة، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٤١) المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق، مكتبة الرشد - الرياض، ط ٤:
١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

(٤٢) المعتزلة ومشكل الحرية الإنسانية، محمد عمارة، دار الشروق - القاهرة، ط ٢: ١٤٠٨هـ.

(٤٣) معجم أعلام الإباضية قسم المشرق، محمد صالح ناصر، وسلطان بن مبارك الشيباني، دار
الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٦م.

(٤٤) المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني
(ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ٢، ودار
الصميعي - الرياض، ط ١: ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

(٤٥) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد
السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

(٤٦) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق:
توفيق الطويل وسعيد زايد، وزارة الثقافة والارشاد القومي، مصر.

(٤٧) منهج الدعوة عند الإباضية، محمد صالح ناصر، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان،
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

(٤٨) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، خميس بن سعيد بن علي الشقصي (ت: ١٠٧٠هـ)، مكتبة
مسقط، سلطنة عمان، ط ١/ ٢٠٠٦م.

(٤٩) المنية والأمل في شرح الملل والنحل، ابن المرتضى، أحمد بن يحيى المرتضى بن أحمد بن
المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: أحمد يحيى ومحمد جواد، دار الفكر - دمشق، ١٩٧٩م.



فهرس الآيات

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١.	﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾	فصلت	١٢	٦
٢.	﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	طه	٧٢	٦
٣.	﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾	فصلت	١٢	٦
٤.	﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾	يونس	٩٣	٦
٥.	﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	الإسراء	٢٣	٦
٦.	﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	الإسراء	٤	٦
٧.	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾	الجمعة	١٠	٦
٨.	﴿فَإِذَا قُضِيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ﴾	البقرة	٢٠٠	٦
٩.	﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	طه	٧٢	٧
١٠.	﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾	مریم	٢١	٧
١١.	﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ﴾	القصص	٢٩	٧
١٢.	﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾	الزمر	٦٩	٧
١٣.	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	السجدة	٧	٨
١٤.	﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	البقرة	١١٧	٨
١٥.	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾	الأنعام	٩١	٩
١٦.	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	القمر	٤٩	٩
١٧.	﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾	الحجر	٢١	٩
١٨.	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾	الأنعام	٩١	٩
١٩.	﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾	الفجر	١٦	٩

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

٢٠.	﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾	الرعد	١٧	٩
٢١.	﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾	القمر	١٢	٩
٢٢.	﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾	المرسلات	٢٣	١٠
٢٣.	﴿ اَلَمْ ﴾	البقرة	١	١٢
٢٤.	﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾	البقرة	٢	١٢
٢٥.	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْفُونَ ﴾	البقرة	٣	١٢
٢٦.	﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَظْلِمُهَا وَلَا يَابِسُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾	الأنعام	٥٩	١٢
٢٧.	﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	الأنعام	١٧	١٢
٢٨.	﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	يونس	١٠٧	١٢
٢٩.	﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴾	الكهف	١٧	١٢
٣٠.	﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَعِدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	الأنعام	١٢٥	١٢
٣١.	﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾	الأنعام	١٤٨	١٥
٣٢.	﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا ﴾	الأنعام	١٤٨	١٥

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

٣٣.	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾	الإسراء	٣٦	١٦
٣٤.	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾	الطلاق	٣	١٨
٣٥.	﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	النحل	٥٣	١٩
٣٦.	﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾	إبراهيم	٧	١٩
٣٧.	﴿قُلْ لَّنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾	التوبة	٥١	١٩
٣٨.	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	آل عمران	٢٠٠	١٩
٣٩.	﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ﴾	الأحقاف	٣٥	١٩
٤٠.	﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾	الكهف	١٧	٣٠
٤١.	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	البقرة	٢٧٢	٣٠
٤٢.	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾	القصص	٥٦	٣٠
٤٣.	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	الإنسان	٣٠	٣٠
٤٤.	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	البقرة	٢٧٢	٣٣
٤٥.	﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾	الكهف	١٧	٣٣
٤٦.	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	الإنسان	٣٠	٣٣

القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة

٤٧.	﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾	النساء	٧٨	٣٣
٤٨.	﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾	الرعد	٣١	٣٣
٤٩.	﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَاهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾	الحديد	٢٢	٣٣
٥٠.	﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	الأنعام	١٤٩	٣٣
٥١.	﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾:	الكهف	٢٩	٣٣
٥٢.	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	البقرة	٢٨٦	٣٣
٥٣.	﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾	الشورى	٣٠	٣٣
٥٤.	﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾	الحج	١٠	٣٣
٥٥.	﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سِتِّينَ فَمِنْ نَّفْسِكَ﴾	النساء	٧٩	٣٣
٥٦.	﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾	النحل	٣٥	٣٤
٥٧.	﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾	آل عمران	١٨٢	٣٤
٥٨.	﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	يس	٨٢	٣٥
٥٩.	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	النحل	٤٠	٣٥
٦٠.	﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾	الحج	١٤	٣٥
٦١.	﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾	الزمر	٧	٣٦

٤٣	١١٠	المائدة	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾	٦٢.
٤٣	١٧	العنكبوت	﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾	٦٣.
٤٣	٦٢	النحل	﴿وَيَعْمَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾	٦٤.
٤٣	١٠٣	المائدة	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ﴾	٦٥.
٤٤	١٨	يوسف	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾	٦٦.
٤٤	٣٠	المائدة	﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾	٦٧.
٤٤	٧	السجدة	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	٦٨.
٤٤	٨٨	النمل	﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٦٩.
٤٥	٢٧	ص	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾	٧٠.
٤٥	٢٧	ص	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾	٧١.
٤٧	٢٨٦	البقرة	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	٧٢.
٤٧	١٤١	البقرة	﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾	٧٣.
٤٧	٢٠٢	البقرة	﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا﴾	٧٤.
٤٩	١٠٧	هود	﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	٧٥.

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الصفحة
١.	إذا ذكر القدر فأمسكوا	١٦
٢.	أن تؤمن بالله وملائكته	١٤
٣.	إنك لن تجد ولن تؤمن	١٣

فهرس الآيات الشعرية

م	صدر البيت	الصفحة
١.	قضا خلق وحكم ثم أمر	٧
٢.	كذاك كونها له مرادا	٣٥
٣.	لكن لذا التخيير واكتسابنا	٣٥
٤.	لو لم يُرد وقوعه ووقعا	٣٥
٥.	لو لم يكن يعلم ذا لجهله	٣٥
٦.	معاني القدر سبع هاك نظما	١٠
٧.	وبالقضا تؤمن أيضا والقدر	٣٤
٨.	وتقدير وتصوير وجود	١٠
٩.	وخلقه أفعالنا وعلمه	٣٤

فهرس الأعلام

إبراهيم مدكور، ٤١	الشقصي، خميس بن سعيد، ٢٤
ابن النظر، أحمد، ٣١	القطب، محمد أطفيش، ٣٢
ابن فارس، ٦، ٩	الكندي، أحمد بن عبدالله، ٢٤
أبو عبيدة، مسلم بن أبي كريمة، ٢٢، ٣٧، ٤٩، ٣٨	الكندي، محمد بن إبراهيم، ٢٤
أبي الحواري، ٢٤	الحواري، هود بن محكم، ٣٨
أحمد الخليلي، ١٥، ٣١	جابر بن زيد، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٦
أحمد أمين، ٢٦	جميل السعدي، ١٤، ٢٤، ٣٢، ٣٤، ٣٥
البصري، الحسن، ٢٦	عبد الجبار، القاضي، ٢٦، ٢٨، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٦، ٥٢، ٥٣، ٥٥
الجاحظ، ٢٨	عبدالله بن إياض، ٢٢
الحجاج، ٣٦	عبد الملك بن مروان، ٢٢
الخياط، أبو الحسن، ٢٨	علي بن أبي طالب، ٢١.
الراسبي، عبدالله بن وهب، ٢١	عمرو بن عبيد، ٢٥
الربيع، ١٣، ٢٢، ٢٦، ٥٣	قطب الأئمة، محمد أطفيش، ٣١
السالمي، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤	واصل بن عطاء، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٧
السيد سابق، ١٠، ٥٣	يحيى معمر، علي، ٢٤
	يزيد بن أبي مسلم، ٣٦

فهرس المحتويات

إهداء.....	ب
شكر وعرفان	ج
ملخص البحث	د
المقدمة.....	١
:::الفصل الأول::: التعريف بمصطلحات البحث	٥
المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر	٦
المطلب الأول: تعريف القضاء:	٦
الفرع الأول: القضاء في اللغة:	٦
الفرع الثاني: تعريف القضاء اصطلاحاً:	٧
المطلب الثاني: تعريف القدر:	٩
الفرع الأول: القدر في اللغة:	٩
الفرع الثاني: القدر اصطلاحاً:	١٠
المبحث الثاني: أدلة وثمرات الإيمان بالقضاء والقدر	١٢
المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقضاء والقدر:	١٢
المطلب الثاني: ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر:	١٨
المبحث الثالث: تعريف الإباضية والمعتزلة	٢١
المطلب الأول: تعريف الإباضية:	٢١
المطلب الثاني: تعريف المعتزلة:	٢٥
:::الفصل الثاني::: القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة.....	٢٩
تمهيد:	٣٠
المبحث الأول: القضاء والقدر عند الإباضية	٣١
المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند الإباضية:	٣١

المطلب الثاني: أقوال الإباضية في القضاء والقدر:	٣٢
المبحث الثاني: القضاء والقدر عند المعتزلة	٤٠
المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر عند المعتزلة:	٤٠
المطلب الثاني: أقوال المعتزلة في القضاء والقدر:	٤٠
المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف في القضاء والقدر بين الإباضية والمعتزلة	٤٩
المطلب الأول: أوجه الاتفاق:	٤٩
أولاً: الاستطاعة:	٤٩
ثانياً: إرادة الله تعالى:	٤٩
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف:	٤٩
أولاً: صفة الإرادة لله تعالى:	٤٩
ثانياً: إرادة الإنسان:	٤٩
الخاتمة	٥٠
المصادر والمراجع	٥٢
فهرس الآيات	٥٦
فهرس الأحاديث	٦١
فهرس الأبيات الشعرية	٦١
فهرس الأعلام	٦٢
فهرس المحتويات	٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم